المعايير الحاكمة لتغطية قضايا الأحوال الشخصية في المواقع الصحفية المصرية: دراسة على القائم بالاتصال

د. مريم عادل وليم بسطا*

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم القائمين بالاتصال بالمواقع الصحفية المصرية باختلاف أنماط ملكيتها في تناولهم لموضوعات الأحوال الشخصية. وتُعد الدراسة الحالية دراسة وصفية واعتمدت على منهجي المسح والمقارن باستخدام أداة المقابلات المتعمقة مع عينة من الصحفيين بالمواقع الصحفية المصرية بإجمالي (20) مفردة. أشارت ردود الصحفيين عينة الدراسة إلى حرصهم على الالتزام بمبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في تناول موضوعات الأحوال الشخصية، وتمثلت أبرز المعايير الأخلاقية المُتبعة بالمواقع الصحفية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية في "عدم نشر الأسماء" و"احترام خصوصية الأفراد" و"عدم استخدام ألفاظ غير لائقة" و"التحفظ في النشر" على التوالي. أما بالنسبة للمعايير المهنية، تمثلت أبرز المعايير التي تلتزم بها المواقع الصحفية في "الموضوعية" و"والصدق" و"الدقة" و"التوازن" على التوالي. كما جاءت أبرز الانتهاكات الأخلاقية والمهنية من وجهة نظرهم في استخدام العناوين المثيرة، وسطحية المعالجة، والتشهير، والإثارة. وأرجع الصحفيون عينة الدراسة سبب الإخلال بالضوابط المهنية والأخلاقية إلى رغبة المواقع في إرضاء الجمهور المتلقي، والسعي وراء "التريند"، والرغبة في تحقيق جانب الربح المادي للمواقع الصحفية.

الكلمات المفتاحية:

موضوعات الأحوال الشخصية، المعايير الأخلاقية، المعايير المهنية، القائم بالاتصال، نظرية المسئولية الاجتماعية

* المدرس بكلية الإعلام – جامعة عين شمس

Standards governing news coverage of personal status issues in Egyptian news sites: A study of the communicator

Abstract:

The study aims to analyze the professional and ethical standards that govern communicator in Egyptian news sites, regardless of their ownership patterns, in their coverage of personal status issues. The current study is a descriptive study and relied on the survey and comparative approaches using in-depth interviews with a sample of journalists in Egyptian news sites, totaling (20) individuals. The responses of the journalists in the study sample indicated their keenness to adhere to the principles of the theory of social responsibility of the media in covering personal status issues. The most prominent ethical standards followed by news sites in covering personal status issues were "not publishing names," "respecting the privacy of individuals," "not using inappropriate words," and "restraint in publishing," respectively. As for professional standards, the most prominent standards adhered to by newspaper websites were "objectivity," "honesty," "accuracy," and "balance," respectively. The most prominent ethical and professional violations, from their point of view, were the use of provocative titles, superficial treatment, defamation, and excitement. The journalists in the study sample attributed the reason for the breach of professional and ethical controls to the websites' desire to satisfy the receiving audience, the pursuit of "trends," and the desire to achieve the financial profit aspect for journalistic websites.

Keywords:

Personal status issues, ethical standards, professional standards, communicator, social responsibility theory

مقدمة الدراسة:

تُعد الأسرة النواه والركيزة الأساسية للمجتمع باعتبارها تضم الأفراد الذين يشكلون الخلايا الاجتماعية لهذا المجتمع. ويُطلق على الأحكام التي تنظم علاقات الأفراد داخل الأسرة بالأحوال الشخصية، وتشمل الخطبة والزواج والطلاق والخلع والنسب والمواريث والحضانة والنفقة وغيرها من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية.

والأصل في الأسرة ككيان اجتماعي أن تتسم بالترابط والتماسك والتفاهم، إلا أن الضغوط الحياتية ومشاكل التربية وانخفاض الوعي العام وغيرها العديد من الأسباب التي قد تصيب هذا الكيان بالخلل إلى الحد الذي تتفاقم فيه الخلافات الأسرية وتصل إلى أروقة محاكم الأسرة. ولأن الأسرة والمجتمع مترابطان ويؤثران في بعضهما البعض، فأن استقرار الأسرة وصلابتها من استقرار وقوة المجتمع وأي خلل يصيب هذا الكيان يؤثر بالسلب على نمو المجتمع.

لذا تعتبر موضوعات الأحوال الشخصية من أبرز القضايا الاجتماعية التي تحتاج من وسائل الإعلام على اختلافها تسليط الضوء عليها وتخصيص المساحات الكافية لعرضها وتناولها بشكل يساهم في توعية أفراد المجتمع بها، بل وبالبحث في الأسباب الجذرية المؤدية للخلافات الأسرية وعوامل تلافيها والتأكيد على ضرورة تحقيق الاستقرار الأسري في سبيل ازدهار المجتمع وتقدمه.

وعلى وسائل الإعلام في معالجتها للموضوعات الاجتماعية أن تفي بالتزامها ومسئولياتها تجاه المجتمع، والذي يظهر من خلال التزامها بالمعايير والضوابط المهنية والأخلاقية المنصوص عليها بميثاق الشرف الإعلامي والأكواد الأخلاقية المعمول بها بالمؤسسات الإعلامية المختلفة ولا تحيد عنها تحت أي ظرف أو نتيجة لأي ضغوط؛ بما يضمن الدور الإيجابي المطلوب من التناول الإعلامي لمثل هذه النوعية من الموضوعات التي تمس حياة الفرد داخل مجتمعه بشكل بارز.

وبالنظر إلى طبيعة قضايا الأحوال الشخصية على وجه التحديد باعتبارها من القضايا الاجتماعية الشائكة، فأن الإخلال بالضوابط الأخلاقية والمسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في معالجتها له مردود سلبي وخطير على القيم المجتمعية، ومفاهيم الروابط الأسرية لدى النشأ، ومن شأنه تقديم صورة سلبية غير واقعية عن مجتمعنا. ومن هنا تأتي الدراسة الحالية في محاولة لرصد المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم الصحفيين بالمواقع الصحفية المصرية في تناولهم لقضايا الأحوال الشخصية.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة التراث العلمي المرتبط بموضوع الدراسة، قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة إلى محورين:

- **المحور الأول: الدراسات التي تناولت المعالجة الإعلامية لقضايا الأحوال الشخصية:**

- ركز العدد الأكبر من الدراسات السابقة في هذا المحور على المعالجة الإعلامية لقضية "الطلاق" بشكل خاص ضمن قضايا الأحوال الشخصية، ومنها دراسة (إيمان محمد الصياد، 2023)[1] التي استهدفت التعرف على دور المعالجة الدرامية في مسلسل "أمل فاتن حربي" في تغيير مفهوم حضانة الأبناء للأم المُطلقة في قانون الأحوال الشخصية المصري. وطبقت الدراسة الوصفية أداة تحليل المضمون الكيفي على جميع حلقات المسلسل. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المعالجة الدرامية في المسلسل محل التحليل ركزت بشكل أساسي على تصوير نقاط الضعف القانوني الذي يلحق بالمرأة المُطّلقة، مطالبًا بضرورة إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية. كما تُشير النتائج إلى وجود قصور في بنود قانون الأحوال الشخصية، حيث طرح المسلسل قضايا عديدة منها مصادرة الذمة المالية للنساء، وقصر الولاية التعليمية على الآباء.

- واتجهت دراسة (محمد إبراهيم الحفناوي، 2023)[2] نحو قياس مستوى اعتماد المرأة المصرية على الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن ظاهرة تزايد معدلات الطلاق في مصر، استنادًا إلى نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام. واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة عمدية متاحة من مستخدمات الصحف الإلكترونية بلغ قوامها 400 مفردة. وانتهت الدراسة إلى أن الصحف الإلكترونية نجحت في توعية المرأة المصرية بالعواقب السلبية الناجمة عن الطلاق. كما خلصت النتائج إلى أن التزود بمعلومات عن الحقوق القانونية للمرأة المُطّلقة جاء في مقدمة التأثيرات المعرفية الناتجة عن اعتماد عينة الدراسة على الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن ظاهرة الطلاق، في حين جاء التعاطف مع المرأة المُطّلقة في صدارة التأثيرات الوجدانية. كما نجحت التغطية الصحفية بالصحف الإلكترونية في توجيه عينة الدراسة نحو تعديل بعض سلوكياتهن الاجتماعية في التعامل مع أزواجهن.

- وطرحت دراسة (محاسن آدم حسبو وسر الختم عثمان الأمين، 2019)[3] تساؤل رئيسي حول دور صحيفة الدار السودانية في معالجة مشكلات الطلاق في المجتمع السوداني. واعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال تطبيق أداة تحليل المضمون باستخدام أسلوب المسح الشامل لجميع الموضوعات الصحفية التي تناولت قضية الطلاق والمنشورة بصحيفة الدار السودانية خلال فترة تحليل الدراسة. وانتهت الدراسة إلى أن الصحيفة محل التحليل اعتمدت على التقارير الإخبارية بدرجة كبيرة عند تناولها لقضية الطلاق مُستخدمة الأسلوب الإخباري بشكل كبير مقارنة بالأسلوب التوجيهي والإرشادي. كما خصصت الصحيفة مساحة محدودة نوعًا ما من الصفحات الداخلية لنشر موضوعات قضية الطلاق بشكل خاص مُعتمدة على استخدام الألوان كعنصر إبراز رئيسي لتلك النوعية من الموضوعات.

- وانتقلت مجموعة من الدراسات إلى مساحة أخرى من الاهتمام حيث تناولت دور المعالجة الإعلامية في نشر الوعي بقانون الأحوال الشخصية بشكل عام، حيث سعت دراسة (محمد سيد محمد، 2023)[4] إلى تسليط الضوء على دور الصحافة الرقمية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو مشروع قانون الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى الوقوف على درجة اعتماد عينة الدراسة على الصحف الرقمية للتعرف على تفاصيل مشروع القانون استنادًا إلى نظرية المجال العام. واعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال تطبيق أداة الاستبيان على عينة عمدية من الجمهور المصري بإجمالي 400 مفردة. وتشير النتائج إلى نجاح الصحف الرقمية المصرية نسبيًا في تلبية احتياجات المبحوثين في معرفة تفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية وبنوده ومتابعة تطوراته. واتسمت معالجة الصحف الرقمية لمشروع قانون الأحوال الشخصية من وجهة نظر المبحوثين بالإيجابية من خلال تقديم المعلومات الكافية الواضحة فضلًا عن التزامها بالموضوعية.
- وهو ما خلصت إليه دراسة (عبير محمد حمدي، 2023)[5] التي رصدت دور الدراما التليفزيونية في تصوير سمات الواقع المُدرك لقضايا الأحوال الشخصية لدى الجمهور المصري مُستندة إلى مدخل الواقع المُدرك من وسائل الإعلام. وانتهت الدراسة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان على عينة عشوائية من الجمهور المصري قوامها 395 مفردة إلى أن المعالجة التليفزيونية لقضايا الأحوال الشخصية اتسمت بالعمق والجرأة والواقعية، حيث عكس محتوى الأعمال الدرامية التي تناولت قضايا الأحوال الشخصية مواقف واقعية حقيقية جعلت عينة الدراسة تتعاطف مع شخصيات تلك الأعمال الدرامية، كما نجح في دفع عينة الدراسة للبحث عن معلومات إضافية عن القانون. وتمثلت أبرز قضايا الأحوال الشخصية التي تناولتها الأعمال الدرامية في قضية "حضانة" الأطفال في المقام الأول، في حين جاءت قضية "الزواج غير الشرعي" في الترتيب الأخير.
- وحللت دراسة (حازم أنور البنا، ونورهان خالد يوسف، وعبد الرحيم أحمد درويش، 2020)[6] أسلوب معالجة الأفلام السينمائية لقضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال تطبيق استمارة تحليل المضمون على عينة من الأفلام السينمائية التي ناقشت قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية وتم عرضها على قناتي "روتانا" و"النيل سينما" لمدة ثلاثة شهور. وتمثلت أبرز أساليب مواجهة قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية بعينة التحليل في أسلوب العنف اللفظي والبدني في المقام الأول، يليه أسلوب اللجوء إلى القضاء، ثم أسلوب الهروب من مواجهة المشكلة. وجاءت قضية الطلاق في الترتيب الأول في قضايا المرأة التي ظهرت في عينة الأفلام السينمائية، ثم قضية تعدد الزوجات، وبنسبة ضئيلة قضايا الزواج العرفي والحضانة وإثبات النسب. ولم تهتم النسبة الأكبر من عينة الأفلام بعرض حلول لهذه القضايا واكتفت بعرض المشكلة وتحليلها فقط.

ورغم قلة الدراسات الأجنبية الحديثة التي تناولت المعالجة الإعلامية لقضايا الأحوال الشخصية إلا أن دراسة (Manjusha Gupte & Sundari Anitha, 2024)[7]طرحت قضية هامة وهي قضية الزواج القسري، حيث حللت الدراسة الأطر الإعلامية المستخدمة في ست صحف أمريكية لتقديم موضوع الزواج القسري في الفترة الزمنية من عام 2011 وحتى عام 2021. وخلصت الدراسة إلى أن عينة الصحف الأمريكية محل التحليل ركزت على تقديم موضوع الزواج القسري من زاوية إساءة معاملة الأطفال. كما وجدت الدراسة أن قضية الزواج القسري كانت موضع اهتمام لكل من الصحف الليبرالية والمحافظة، حيث ساهمت التغطية الصحفية في تعزيز تشريعات الحد الأدنى لسن الزواج. وأظهرت النتائج أن صحف الدراسة وظّفت الإطار العام والإطار المحدد بقضية في تقديم موضوع الزواج القسري، حيث ركز الإطار المحدد بقضية على الحالات القانونية والحوادث الفردية في حين ركز الإطار العام على القضية بشكل مجمل مقدمًا المعلومات اللازمة بشأنها.

- **المحور الثاني: الدراسات التي تناولت أخلاقيات وضوابط العمل الصحفي:**

- ركزت مجموعة من الدراسات على أخلاقيات وضوابط المعالجة الصحفية لأحداث العنف بشكل خاص، حيث حاوت دراسة (Rikke Østergård Kornerup, 2021) 8 تقييم الوضع الراهن بالصحف الدنماركية فيما يتعلق بالمعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم التغطية الصحفية لموضوعات الإرهاب. حيث تم تطبيق استمارة استبيان تجمع بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة على عينة من الصحفيين بالدنمارك بلغ قوامها 74 صحفيًا باستخدام أسلوب كرة الثلج، وذلك بهدف رصد التحديات الأخلاقية التي تواجه عينة الدراسة من الصحفيين عند تغطيتهم لموضوعات الإرهاب. وتمثلت التحديات الأخلاقية في استخدام الرسوم البيانية والصور في المقام الأول. كما وجد عدد كبير من المبحوثين أن التركيز على التفاصيل وأساليب الكشف عن هوية الجناة قد يكون مصدر إلهام لمزيد من الإرهابيين. كما جاء عدد من التحديات الأخلاقية متمثلة في خطر الإضرار بالأمن الوطني، وتأثير التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية على القراء وذوي ضحايا تلك العمليات الإرهابية.

- ومن زاوية أخرى، اهتمت دراسة (سهى عبد الرحمن المهدي، 2021)[9] برصد مستوى التزام الصحف والمواقع الإلكترونية بمعايير المسئولية الاجتماعية في نشرها لصور الأحداث الإرهابية اعتمادًا على نظرية المسئولية الاجتماعية، وباستخدام أداتي تحليل المضمون والتحليل الدلالي لعينة من صور الأحداث الإرهابية بإجمالي 162 صورة صحفية. وكشفت نتائج الدراسة عن تفوق الصحف المطبوعة في التزامها بأخلاقيات نشر الصور المرتبطة بالأحداث الإرهابية وظهر ذلك من خلال عدم نشر صور قاسية للأحداث الإرهابية في المقام الأول، ثم تشويشها على بعض أجزاء الصور القاسية، ويليه اعتذارها عن نشر بعض الصور لبشاعتها. وجاءت الصحف

الإلكترونية والمواقع الإلكترونية في الترتيب الثاني والثالث من حيث درجة الالتزام بالأخلاقيات، وكلاهما اكتفى بالتنويه عن وجود مضمون قاسي بالصور.

- وحددت دراسة (Ledezma et al., 2020-Armando Villanueva)[10] ثلاثة معايير يمكن على أساسها تقييم مدى التزام التقارير الإخبارية حول أحداث العنف بالمعايير الأخلاقية وتمثلت في: الحيادية، والاستشهاد بالمصادر، ودعم الأحكام بالأدلة. حيث تمحور هدفها الرئيسي حول أخلاقيات المعالجة الإخبارية لأحداث العنف المنشورة باثنا عشر صحيفة إلكترونية بولاية شيواوا Chihuahua بالمكسيك، من خلال إجراء تحليل مضمون كمي لـ 9115 تقريرًا إخباريًا. وأسفرت نتائج التحليل عن هيمنة معيار "دعم الأحكام بالأدلة" كأكثر معيار شهد انتهاك وخرق من جانب الصحف الإلكترونية محل التحليل، ويليه معيار "الحيادية"، وأخيرًا معيار "الاستشهاد بالمصادر". وتُشير تلك النتيجة إلى أن الصحفيين والمراسلين قدموا تفسيرات حول أحداث العنف دون بيانات أو أدلة لتدعم أحكامهم.

- وعلى النقيض تمامًا، توصلت دراسة (Abdullahi Tasiu Abubakar, 2020) [11] إلى أن المبادئ الأخلاقية للصحافة تعمل كأداة تعديل وتوجيه لضبط أي تجاوزات في التغطية الإخبارية لتمرد جماعة بوكو حرام الإرهابية. حيث أجرت الدراسة مقابلات متعمقة مع 41 صحفيًا من أصحاب الخبرة في تغطية تمرد جماعة بوكو حرام في نيجيريا، بالإضافة إلى ثلاث مجموعات نقاش مركزة بهدف رصد التحديات الأخلاقية التي تواجه الصحفيين عند تغطيتهم لتلك الأحداث العنيفة. وأوضحت نتائج الدراسة أن على الرغم من المعضلة التي تواجه الصحفيين بشأن اتخاذهم قرار بما يجب نشره أو تجاهله، وكذلك القيام بالتزاماتهم الوظيفية والوفاء بمسئولياتهم أمام المجتمع، يظل المعيار الأخلاقي الخاص بالصدق ونشر الحقيقة هو الدليل والمرجع الأساسي الذي يستعينون به.

- وانتقلت مجموعة من الدراسات إلى مساحة أخرى من الاهتمام من خلال الكشف عن مستوى إلمام الصحفيين بالمعايير الأخلاقية والمهنية، ومنها دراسة kwekizito)[12] (Nzube Alae et al., 2024 التي انطلقت من تساؤل رئيس حول مدى إدراك الصحفيين بولاية إيمو Imo state بالمبادئ الأخلاقية الصحفية مثل الموضوعية والتوازن ومدى التزامهم بها في تغطيتهم الصحفية بشأن الانتخابات العامة لعام 2023 مستندة إلى نظريتي المسئولية الاجتماعية والأخلاقيات الواجبة Deontological Theory of ethics. وأظهرت نتائج تحليل الاستبيان الذي تم تطبيقه على 200 صحفيًا أن الصحفيين في ولاية إيمو يتمتعوا بمستوى مرتفع للغاية من الوعي بالمبادئ الأخلاقية مثل الموضوعية والتوازن في تغطية الأخبار، ورغم ذلك لم يلتزموا بتلك المبادئ في تغطيتهم للانتخابات العامة التي اتسمت تغطيتها الصحفية بالتحيز والتعصب الواضح. وأرجعوا عدم الالتزام الكامل بالمبادئ الأخلاقية إلى المصالح الشخصية، وافتقاد الصحفيين بشكل عام إلى التدريب الكافي حول المبادئ

الأخلاقية للصحافة المهنية، فضلًا عن تأثير المصالح السياسية، وسيطرة ملكية وسائل الإعلام وقبول بعض الصحفيين للإكراميات والهدايا.

- وتتفق معها إلى حد كبير دراسة Chimeremeze Uzondu Odionyenma et al., (2023)[13] التي سعت نحو التعرف على مدى التزام المراسلين الصحفيين في ولاية إيمو Imo state بقواعد الممارسة المهنية للصحافة النيجيرية والتحقق من مستوى معرفتهم بتلك القواعد. كما اهتمت برصد العوامل التي تدفع الصحفيين إلى عدم الالتزام بالقواعد الأخلاقية استنادًا إلى نظريتي المسئولية الاجتماعية والنسبية. واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على 193 صحفيًا وأداة المقابلة المتعمقة مع ستة من المهنيين الإعلاميين. وكشفت الدراسة عن مستوى أعلى من المتوسط من الإلمام بالقواعد الأخلاقية والمهنية لدى المراسلين بولاية إيمو. ورغم ذلك أظهرت النتائج مستوى منخفض من معرفة المبحوثين بقواعد قبول الهدايا والإكراميات والتمييز. وفيما يتعلق بالعوامل التي تساهم في الممارسات غير الأخلاقية للصحافة، جاء في مقدمتها الأجور الضعيفة للصحفيين، وتغليب المصلحة الشخصية ومصلحة الحكومة، وظروف العمل البيروقراطية.

- وعلى النقيض، كشفت دراسة (Ugo Ugo Solomon, 2023) [14] أن معظم عينة الصحفيين الممارسين في نيجيريا لا يدركون المعايير الأخلاقية للممارسات الإعلامية التي يجب الالتزام بها من خلال الاستناد إلى نظرية المسئولية الاجتماعية. واستخدمت الدراسة دليل المقابلة ومجموعات النقاش المركزة بهدف تسليط الضوء على العوامل التي تُثير المخاوف الأخلاقية بين ممارسي الصحافة الرقمية خاصة في ظل انتشار ظاهرة الأخبار الزائفة على المنصات الإخبارية الرقمية. وتمثلت أبرز المخاوف الأخلاقية بين المبحوثين في التجاهل الشديد من جانب المنصات الرقمية لأخلاقيات الإعلام وأرجعوا ذلك إلى أن غالبية القائمين على تلك المنصات الإخبارية الرقمية من غير المحترفين الذين لا يهتمون حتى بالتعرف على المبادئ الأخلاقية للمهنة.

- وفي ذات السياق، أوصت دراسة (Fabian N. Okalla et al., 2022)[15] بضرورة تدريب الصحفيين المواطنين على المبادئ الأخلاقية الصحفية ليكونوا على دراية بالآثار المترتبة على انتهاك تلك المبادئ باعتبار أن الأخلاقيات تُعد أحد المحركات الأساسية التي تعمل على توجيه الممارسات الصحفية، وكذلك ضرورة سعي الصحفيون المحترفون إلى التدقيق المستمر في المواد الخبرية المنسوبة لصحافة المواطن حتى لا تكون نزاهتهم موضع تساؤل. واستندت الدراسة إلى نظرية الإعلام الديموقراطي المشارك، وتم تطبيق أداة الاستبيان على عدد 180 صحفيًا. وخلصت الدراسة إلى أن صحافة المواطن تُشكل تهديدًا أخلاقيًا للصحافة المهنية نظرًا لكون الغالبية العظمى من الصحفيين المواطنين لا يراعون في معظم الأحيان معايير الصدق والواقعية قبل النشر، وهو ما أكدته استجابات المبحوثين من الصحفيين المحترفين من أنهم لا يصدقون التقارير الخبرية المنسوبة لصحافة المواطن ويعتقدون

أنها غير جديرة بالثقة كمصدر للمعلومات الخبرية. في حين أظهرت النتائج أن الصحفيين المحترفين نادرًا ما يبذلون جهودًا لتوعية أولئك المشاركون في صحافة المواطن بالتداعيات الأخلاقية لممارساتهم الصحفية.

- وسلط عدد من الدراسات الضوء على الصورة الصحفية بشكل خاص ومدى التزامها بالمعايير الأخلاقية، حيث قدمت دراسة (حسام الدين شاكر، 2024)[16] تصور مقترح لمدونة سلوك أخلاقية للتغطية الصحفية المصورة للجنائز بالاعتماد على نظرية المسئولية الاجتماعية. وتوصل الباحث لهذا التصور المقترح من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة قوامها 80 مبحوثًا من المصورين بالمواقع الصحفية وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين وعدد من أساتذة الجامعات. وكشفت النتائج عن معارضة النسبة الأكبر من المبحوثين للتغطية المصورة للجنائز لأنها تنتهك حُرمة الموتى وتخترق خصوصية الأفراد ولا تتوافق مع قيم المجتمع ولا تتناسب مع هيبة الموت وأكدوا على أن مسئولية نشرها تقع على عاتق الموقع الذي نشر تلك الصور. وتمثلت أبرز انتهاكات الصور الصحفية من وجهة نظرهم في تصوير جثث الموتى، والتقاط صور مثيرة لأقارب الموتى، والتمادي في التصوير رغم طلب الأهالي بالتوقف.

- وهو ما توصلت إليه دراسة (لمياء محمد عبد العزيز، 2023)[17] التي كشفت نتائجها عن عدم التزام المواقع الإلكترونية الصحفية – وتحديدًا الخاصة- بأخلاقيات مهنة الصحافة في نشرها لصور المرأة المرتبطة بمعالجة موضوعاتها وفي كتابتها للتعليق المصاحب لتلك الصور. واستندت الدراسة إلى مدخل الأخلاقيات والمعايير المهنية للصورة، ومدخل النوع الاجتماعي، ونظرية المسئولية الاجتماعية. ومن خلال تطبيق أداة تحليل المضمون لكل الصور الصحفية بالمواد الخاصة بالمرأة بعينة من المواقع والبوابات الإلكترونية المصرية، تمثلت مظاهر عدم الالتزام بالقيم الأخلاقية بالصور الصحفية المرتبطة بشئون المرأة في الخروج عن الآداب العامة للمجتمع وقيمه في المقام الأول، يليه التلاعب بالتقنيات في محتوى الصورة، ثم عدم مراعاة الخصوصية.

- وتمحور هدف دراسة (Jenni Mäenpää, 2022)[18] في الوقوف على الممارسات الأخلاقية المرتبطة بنشر صور الضحايا والقتلى بوكالات الأنباء المصورة العالمية (مُمثلة في وكالة رويترز)، والمحلية (مُمثلة في وكالة الصور الفنلندية)، والصحف الإخبارية (مُمثلة في الصحيفة الفنلندية الإخبارية). وذلك من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع 30 مصورًا محترفًا ومتخذ قرار مستندة إلى نظرية حراسة البوابة الإعلامية. وأظهرت النتائج أن معيار احترام الكرامة الإنسانية جاء في مقدمة الممارسات الأخلاقية التي يلتزم بها محترفو التصوير الصحفي فيما يتعلق بصور القتلى والضحايا. كما انتهت الدراسة إلى أن عملية اختيار الصور الخاصة بالقتلى والضحايا توازن في أغلب الأحيان بين نشر صور ضحايا طرفي الصراع مع الالتزام بعدم نشر جثث القتلى وصور المصابين المتألمين بجميع المؤسسات

الإعلامية محل التحليل. وتمثلت أبرز أسباب رفض أو نشر صور الضحايا من وجهة نظر المبحوثين في الأعراف الثقافية السائدة وتوقعات القراء.

- في حين قيمت بعض الدراسات الأخرى درجة التزام الصحفيين بالمعايير المهنية والأخلاقية في معالجتهم الصحفية للموضوعات المختلفة، حيث اهتمت دراسة (ولاء علي حافظ، 2023)[19] بالتعرف على مستوى التزام القائمين بالاتصال بالقيم والمعايير الأخلاقية في تغطيتهم للشئون الرياضية. وارتكزت الدراسة على نظرية الأطر الإخبارية ونموذج التسلسل الهرمي للتأثيرات الاجتماعية على المحتوى الإعلامي. واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة من الصحفيين العاملين بالصحف والمجلات الرياضية بلغ قوامها 120 مفردة، بالإضافة إلى استمارة تحليل المحتوى لأربع صحف رياضية مصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن حوالي نصف عينة الدراسة لا يلتزمون ببنود ميثاق الشرف الصحفي أثناء تغطيتهم للشئون الرياضية. وتمثلت أبرز الانتهاكات في نشر الأخبار المجهلة، والتحيز، وعدم احترام الخصوصية، واستخدام ألفاظ مبتذلة، وإثارة التعصب الرياضي. كما جاء معيار "السياسة التحريرية للصحيفة" باعتباره المعيار الأهم الذي يحكم أداء القائمين بالاتصال.

- وهي نفس النتيجة التي أكدتها دراسة (غزوان حسان جواد ونجوى كامل وإسراء الزيني، 2023)[20] حيث أوضحت أن معياري "الالتزام بالسياسة التحريرية للموقع" و"مراعاة اهتمامات الجمهور" جاءا باعتبارهما من أبرز الأسس والمعايير التي يضعها القائمون بالاتصال في اعتبارهم عند تغطية قضية المحاصصة العراقية. حيث هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام القائمين بالاتصال بالمؤسسات الصحفية بالمعايير المهنية والمجتمعية والأخلاقية عند تغطيتهم لقضية محددة وهي قضية "المحاصصة" بالعراق. واستندت الدراسة إلى نظرية حراسة البوابة الإعلامية وطبقت أداة الاستبيان على 200 صحفيًا من العاملين بعينة من المواقع الإخبارية العراقية تمثل مدراس صحفية مختلفة.

- وفي المقابل، توصلت دراسة (دعاء محمد شاهين، 2023)[21] إلى نتائج مختلفة بالنسبة لمضمون الجريمة الأسرية حيث كشفت عن تحقق القيم المهنية والأخلاقية بالمواد الصحفية الخاصة بالجرائم الأسرية المنشورة بموقعي صحف الأهرام واليوم السابع. واعتمدت الدراسة على نظريتي الأطر الإخبارية والمسئولية الاجتماعية، وطبقت استمارة تحليل المضمون على عينة عددها 703 مادة صحفية من مواد الجرائم الأسرية المنشورة بموقعي الأهرام واليوم السابع. وجاء في مقدمة القيم المهنية والأخلاقية المُتحققة بعينة المواد الصحفية محل التحليل (الحيادية والموضوعية)، ويليها احترام الخصوصية وضوابط النشر عن الأقارب وضحايا الجرائم. وجاء في صدارة الانتهاكات الأخلاقية نشر أسماء المتهمين في الجرائم الأسرية أو صورهم قبل ثبوت التُهم.

- وعن وجهة نظر الصحفيين بشأن أخلاقيات البث المباشر كأحد الخصائص البارزة للصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي، رصدت دراسة (أيمن محمد بريك، 2023)[22] التجاوزات المهنية والأخلاقية في فيديوهات البث المباشر من خلال تغطيتها للأحداث اليومية استنادًا إلى نظرية المسئولية الاجتماعية. وذلك من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة قوامها 94 مفردة من القائمين بالاتصال في عدد من المواقع الصحفية والمنصات الرقمية للصحف، بالإضافة إلى تطبيق صحيفة تحليل المضمون لجميع مقاطع البث المباشر المُتعلقة بالأحداث الجارية عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي. وتمثلت أبرز التجاوزات الأخلاقية لصحافة البث المباشر كما ظهرت في عينة المقاطع محل التحليل في عدم احترام خصوصية الفرد، ونشر صور وأسماء الضحايا، والتحيز لوجهة نظر معينة، وعدم ذكر مصدر الخبر، والاعتماد على الاستمالات العاطفية، وإطلاق اتهامات دون دلائل، وتبرير الجريمة. أما بالنسبة للتجاوزات المهنية والأخلاقية التي رصدها القائمين بالاتصال فتجسدت في الاهتمام بالسبق الصحفي على حساب الالتزام بالقيم المهنية، وسطحية المعالجة للأحداث، والتركيز على الإثارة والفضائح، واختراق الحياة الخاصة، وكشف هوية الضحايا، والنقل الحي لصور الجثث والضحايا.
- وبالتطبيق على الموضوع ذاته، حللت دراسة (إنجي لطفي عبد العزيز، 2022)[23] واقع تطبيق الصحفيين للمعايير الأخلاقية عند توظيفهم لخاصية البث المباشر على صفحات مؤسساتهم الصحفية من وجهة نظر الأكاديميين والخبراء المتخصصين، من خلال تطبيق دليل المقابلات المتعمقة على عينة عمدية قوامها 26 مفردة استنادًا إلى نظرية المسئولية الاجتماعية. وأكدت النتائج ضعف درجة التزام الصحفيين في تطبيق المعايير المهنية والأخلاقية عند استخدام البث المباشر وظهر ذلك في عدم الالتزام بالموضوعية، وعدم احترام خصوصيات المواطن، وعدم استخدام اللغة السليمة، وعدم التوازن في وجهات النظر.
- وتتفق معها دراسة (منى تركي شمخي وسعد كاظم حسن، 2022)[24] التي كشفت نتائجها عن فشل المواقع الإخبارية عينة الدراسة في الالتزام بمعيار الموضوعية في عرض الأخبار. حيث حاولت الدراسة الوصول إلى إجابة عن تساؤل حول مدى التزام القائم بالاتصال بتحقيق معياري الموضوعية والصدق كأحد المعايير الأخلاقية في إنتاج المضامين الإعلامية بخمسة مواقع إخبارية. ورغم عدم التزام المواقع بمعيار الموضوعية، إلا أن النتائج أسفرت عن تركيز عينة المواد الخبرية محل التحليل على صدق المعلومات والامتناع عن اختلاق الوقائع وتنوع مصادر المعلومات وصدق الشواهد والأدلة وعدم التضليل.

التعليق على الدراسات السابقة:

1- لم تطرق أي دراسة سابقة سواء عربية أو أجنبية -على حد علم الباحثة- إلى المعايير المهنية والأخلاقية والمجتمعية في التغطية الإعلامية لقضايا الأحوال الشخصية بشكل

خاص، وهو ما يُعد إضافة جديدة للدراسة الحالية في مجال الضوابط المهنية والأخلاقية للمعالجة الإعلامية.

2- أظهر مسح التراث العلمي المرتبط بموضوع الدراسة عدم اهتمام الدراسات الإعلامية الأجنبية بشكل ملحوظ بقضايا الأحوال الشخصية أو قانون الأسرة كما تطلق عليه بعض الدول الأجنبية، رغم اهتمامها الواضح بمجال الضوابط والمعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم العمل الصحفي.

3- استندت الغالبية العظمى من الدراسات السابقة في محور أخلاقيات العمل الصحفي إلى نظرية المسئولية الاجتماعية مثل دراسة (Ugo Ugo Solomon, 2023) و(Kizito Nzube Alaekwe et al., 2024) و(حسام الدين شاكر، 2024)، ويليها نظريتي حراسة البوابة الإعلامية والأطر الإخبارية مثل دراسة (دعاء محمد شاهين، 2023) و(Jenni Mäenpää, 2022). أما بالنسبة لدراسات محور المعالجة الإعلامية لقضايا الأحوال الشخصية فقد تنوعت النظريات التي استندت إليها تلك الدراسات ما بين نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، والمجال العام، ومدخل الواقع المُدرك من وسائل الإعلام مثل دراسة (محمد إبراهيم الحفناوي، 2023) و(محمد سيد محمد، 2023) و(عبير محمد حمدي، 2023).

4- جاء استخدام أداتي تحليل المضمون الكيفي والكمي والاستبيان في صدارة أدوات جمع البيانات المُستخدمة في الدراسات السابقة بمحور المعالجة الإعلامية لقضايا الأحوال الشخصية لرصد سمات المعالجة الإعلامية لقضايا الأحوال الشخصية والتعرف على دور المعالجات الإعلامية المختلفة في توعية الجمهور بتلك القضايا. وفي المقابل، اعتمد عدد كبير من الدراسات السابقة في محور أخلاقيات العمل الصحفي على أدوات المقابلات المتعمقة ومجموعات النقاش المركزة والاستبيان نظرًا لتركيزها على دراسة القائم بالاتصال بشكل أساسي مثل دراسة (Chimeremeze Uzondu Odionyenma et al., 2023) و(Ugo Ugo Solomon, 2023) و(Kizito Nzube Alaekwe et al., 2024).

5- ركزت معظم دراسات محور أخلاقيات العمل الصحفي على رصد المعايير والضوابط المهنية الأخلاقية المرتبطة بمجال الصحافة الرقمية والوسائط الحديثة التي وفرتها مواقع التواصل الاجتماعي للعمل الصحفي مثل دراسة (إنجي لطفي عبد العزيز، 2022) و(أيمن محمد بريك، 2023).

6- مثلت قضية "الطلاق" أكثر قضايا الأحوال الشخصية شيوعًا في المعالجات الإعلامية المختلفة والتي ركزت عليها الدراسات السابقة مثل دراسة (إيمان محمد الصياد، 2023) و(محمد إبراهيم الحفناوي، 2023) و(محاسن آدم حسبو وسر الختم عثمان الأمين، 2019).

7- توصلت نتائج معظم الدراسات السابقة إلى أن المعالجة الإعلامية لقضايا الأحوال الشخصية اتسمت بالإيجابية والموضوعية والواقعية وساهمت في تقديم المعلومات الكافية حول القضايا المختلفة بقانون الأحوال الشخصية ورغم ذلك لم تسعَ إلى تقديم الحلول لتلك القضايا، مثل دراسة (عبير محمد حمدي، 2023) و(محمد سيد محمد، 2023) و(حازم أنور البنا، ونورهان خالد يوسف، وعبد الرحيم أحمد درويش، 2020).

8- أظهرت معظم الدراسات السابقة أن معايير "الموضوعية" و"احترام الخصوصية" و"عدم الكشف عن أسماء وصور الأشخاص" جاءت كأكثر المعايير المهنية التي لا يلتزم بها الصحفيون في تغطياتهم الصحفية المختلفة مثل دراسة (منى تركي شمخي وسعد كاظم حسن، 2022) و(إنجي لطفي عبد العزيز، 2022) و(ولاء علي حافظ، 2023) و(أيمن محمد بريك، 2023).

الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من نتائج الدراسات السابقة في تحديد الجوانب الجديدة الخاصة بموضوع الدراسة والتي لم يسبق دراستها من قِبَل باحثين آخرين، حيث ترصد الدراسة الحالية المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم المعالجة الصحفية لقضايا الأحوال الشخصية المصرية. بالإضافة إلى تحديد الهدف الرئيس للدراسة وصياغة المشكلة البحثية والتساؤلات والاعتماد على الإطار النظري المناسب للدراسة الحالية، وكذلك في تحديد محاور دليل المقابلات المتعمقة مع عينة الصحفيين، ثم مقارنة نتائج الدراسات السابقة بما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج.

المشكلة البحثية:

تتميز الصحافة الرقمية عن مثيلتها التقليدية بالعديد من المزايا ولعل أبرزها ما وفرته من مساحات جديدة للحرية وانحصار دور الرقابة عليها خصوصًا مع انتشار الصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي تلك المواقع التي تعد الحرية محركها الأساسي والتي مكنتها من السيطرة على وسائل الإعلام المختلفة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. إلا أن تلك الحرية التي لم تكن مُتاحة أمام الصحفيين من قبل أصبحت تؤثر بشكل سلبي على مفهوم أخلاقيات العمل الإعلامي وتُضعف ثقة الجمهور في المهنة الإعلامية بشكل عام. وتتجلى المشكلة بوضوح عند الحديث عن الموضوعات الاجتماعية التي تمس بقيم وثوابت المجتمع مثل قضايا الأسرة أو ما تسمى بقضايا الأحوال الشخصية. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في رصد وتحليل المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم القائمين بالاتصال بالمواقع الصحفية المصرية باختلاف أنماط ملكيتها في تناولهم لموضوعات الأحوال الشخصية، والوقوف على أبرز انتهاكات التغطية الصحفية لتلك النوعية من الموضوعات وأسبابها، فضلًا عن الخروج بمقترحات لتطوير وضبط آلية المعالجة الصحفية لقضايا الأحوال الشخصية من وجهة نظر الصحفيين.

أهمية الدراسة:

1- الدور الراسخ للصحافة في تسليط الضوء على قضايا المجتمع وتوعية الرأي العام بشأنها، ورغم ذلك لاحظت الباحثة قلة الدراسات التي تناولت دور الصحافة بشكل عام في معالجة قضايا الأحوال الشخصية.

2- الاهتمام المتزايد من جانب الأعمال الدرامية بشكل خاص في السنوات الأخيرة بتسليط الضوء على موضوعات الأحوال الشخصية باعتبارها من الموضوعات التي تمس حياة كل فرد من أفراد المجتمع، ووثيقة الصلة بالأسرة التي تمثل الكيان الأساسي والأصيل الذي يقوم عليه أي مجتمع.

3- افتقاد المعالجة الإعلامية للموضوعات الاجتماعية للمعايير الأخلاقية والمهنية بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة في ظل حرية الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، وما يترتب عليه من تشويه صورة المجتمع والإخلال بقيمه ومبادئه واستقراره.

4- تستند الدراسة إلى نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام بهدف تقييم مدى التزام القائمين بالاتصال بالمواقع الصحفية بمبادئ النظرية الأخلاقية والمهنية في تناولهم لموضوعات الأحوال الشخصية؛ بما يسهم في الخروج بتوصيات لتطوير آلية المعالجة الإعلامية للقضايا الاجتماعية الشائكة مثل الأحوال الشخصية لما لها من تأثير بالغ على المجتمع ككل.

5- تركيز الدراسة على الصحفيين أنفسهم كقائمين بالاتصال بالمواقع الصحفية بهدف تقديم رؤية مقترحه من خلالهم لمعالجة صحفية أخلاقية ومهنية لقضايا الأحوال الشخصية.

أهداف الدراسة:

1- تحديد درجة اهتمام المواقع الصحفية المصرية بتناول موضوعات الأحوال الشخصية.

2- الكشف عن سمات المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية بالمواقع الصحفية المصرية.

3- رصد وتحليل المعايير المهنية والأخلاقية التي يلتزم بها الصحفيون عينة الدراسة في تناولهم لموضوعات الأحوال الشخصية.

4- الوقوف على أبرز الانتهاكات المهنية والأخلاقية في تغطية المواقع الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية.

5- تحديد أوجه الشبه والاختلاف في المعايير المهنية والأخلاقية الحاكمة لتناول موضوعات الأحوال الشخصية بين المواقع الصحفية المصرية وفقًا لنمط الملكية.

6- رصد مقترحات الصحفيين عينة الدراسة حول آلية تطوير المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية.

الإطار النظري:

- **نظرية المسئولية الاجتماعية Social Responsibility Theory:**

يُنظر إلى المسؤولية الاجتماعية بوصفها مجموعة من المعايير لاحترام الحياة البشرية، والتي توفر بدورها إطارًا مرجعيًا يسمح بانتقاد ممارسات وسائل الإعلام الإخبارية.25

ويقوم مفهوم المسئولية الاجتماعية الإعلامية على مبدأ بسيط وهو التزام الصحافة بالقيم المهنية المتعارف عليها كالدقة والموضوعية والأمانة ومراعاة ثقافة المجتمع ومعتقداته، إضافة لقيامها بوظائف تتصل بتلبية حاجات المجتمع.26 ورغم ذلك، يرى بعض الصحفيين أن المسئولية الاجتماعية تُعد انتهاكًا لجوهر العمل الصحفي وخاصة معيار الموضوعية.27

وتُعد الصحافة "الحُرة" ضرورية لأنها تساهم في ممارسة دورها كرقيب على المؤسسات الاجتماعية الأخرى ولأنها تقدم تقارير إخبارية غير متحيزة وموثوقة.28 لكن ينبغي أن تضع في اعتبارها ما يجب نشره وما لا يجب نشره، وأن تكون مسؤولة اجتماعيًا في كل ما تنشره للجمهور.29

وظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية في عصر كانت فيه النظرية الليبرالية للصحافة هي السائدة، حيث مُنحت الصحافة سلطات هائلة للنشر دون خوف من المضايقات أو القيود. ومع مرور الوقت، أساءت الصحافة استخدام هذا الامتياز وأصبحت "غير مسؤولة". وبالتالي، كانت هناك صرخة من أجل إصلاح الصحافة. ونتيجة لذلك، أسس هنري لوس، مؤسس مجلة تايم، في الأربعينيات من القرن الماضي لجنة (هاتشينز) لتنفيذ هذا الإصلاح بقيادة روبرت هاتشينز Robert Hutchins رئيس جامعة شيكاغو آنذاك.30

وتوصلت اللجنة إلى تقرير بعنوان "صحافة حُرة ومسؤولة" الذي أكد على أن وسائل الإعلام الإخبارية لديها التزام تجاه المجتمع، وليس فقط دورها في تعزيز مصالح الحكومة أو السعي وراء الامتيازات الخاصة للنشر وتحقيق الربح. ولكي تفي الأخبار المسؤولة اجتماعيًا بواجباتها تجاه المجتمع فعليها أن تتحمل مسؤولية الحفاظ على القيم المجتمعية العزيزة، وتقديم وتوضيح أهداف المجتمع، وإعطاء صورة تمثيلية للمجموعات المكونة له.[31]

لذا، يمكن القول إن التقرير أدرج خمسة مبادئ توجيهية للصحافة المسؤولة اجتماعيًا، وهي تشمل:[32]

- تقديم قصة خبرية صادقة وشاملة وذكية للحدث في سياق يعطيها معنى.
- العمل كمنتدى لتبادل التعليقات والانتقادات.
- عرض صورة تمثيلية للمجموعات المكونة للمجتمع.
- تحمل المسؤولية عن تقديم وتوضيح أهداف وقيم المجتمع.
- توفير الوصول الكامل إلى المعلومات.

وتم تطوير أول نظرية رسمية للمسؤولية الاجتماعية للصحافة من قِبَل سيبرت Siebert، وبيترسون Peterson، وشرام Schramm بعد حوالي عقد من الزمان وتحديدًا عام 1956. وتمثلت إحدى السمات المحورية لوجهة نظرهم في التأكيد على مسؤولية وسائل الإعلام في استخدام مكانتها القوية لضمان توصيل المعلومات بشكل مناسب إلى الجماهير؛ وعلاوة على ذلك، إذا فشلت وسائل الإعلام في القيام بتلك المسؤولية، فقد يكون من المناسب وجود هيئة تنظيمية لفرضها.33 بمعنى أن وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية تجاه الجمهور ويجب أن تفي بالوظائف الرئيسية للاتصال الجماهيري.[34]

وهو ما يفسر الفرض الرئيس لنظرية المسؤولية الاجتماعية ومفاده أن كل من يتمتع بالحرية عليه التزامات معينة تجاه المجتمع لأداء وظيفة معينة، وعندما تُخطئ وسائل الإعلام أو تتهرب من مسؤوليتها، يجب على المؤسسات الاجتماعية الأخرى بما في ذلك الحكومة ضمان التزام وسائل الإعلام بتلك المسؤوليات.[35]

ومن هنا، تهدف نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام إلى وضع ضوابط أخلاقية للصحافة ظهرت على إثرها القواعد التي سمحت للرأي العام بأن يكون رقيبًا على المعالجة الصحفية الإخبارية تطبيقًا لمبدأ أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت ذاته. وعليه يجب أن تتعهد الصحافة والإعلام عمومًا الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع.[36]

وتتمثل المسؤولية الاجتماعية للمضامين الإعلامية في الوفاء باحتياجات الجمهور، والحفاظ على حقه في المعرفة، وجذب الانتباه إلى الموضوعات ذات الأهمية وتجنب المضمون عديم القيمة، ومراعاة عدم التحيز، وتجنب الصور النمطية عند صياغة المحتوى الإعلامي، مع التركيز على الإيجابيات وليس السلبيات.[37] فضلًا عن وضع المصلحة العامة فوق مصلحتها الشخصية والسماح للجمهور بالوصول إلى المعلومات أي وضع الصالح العام فوق الولاء الحزبي.[38]

ووضع الباحثون ثلاثة أطر للمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، تتضمن:[39]

أ. البُعد الاجتماعي:

ويُقصد به ما يجب أن تقدمه وسائل الإعلام للمجتمع من منطلق وظائفها وأدوارها الاجتماعية الأساسية في مختلف الجوانب.

ب. البُعد الأخلاقي:

ويتصل بالمعايير التي تُرشد الصحافة في أدائها لوظائفها. ويشتمل على البنود المُتعلقة باحترام حق الخصوصية، والحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة، وحماية الأطفال، ورعاية النشء والشباب، وحماية الأخلاق العامة والقيم الدينية، واحترام الكرامة الإنسانية للأفراد وحقهم في الرد على ما ينشر. بالإضافة إلى واجبات الصحفي الأخلاقية ومنها واجبه نحو نفسه بعدم التناقض بين الأقوال والأفعال،

وواجبه تجاه المؤسسة بالولاء لها، وواجبه تجاه زملائه باحترام قواعد الزمالة، وواجبه نحو المجتمع فيما يعرف بالمسئولية الاجتماعية.

جـ- البُعد المهني:

ويتصل بالقيم المهنية الواجب مراعاتها في العمل الإعلامي، أي السلوكيات والممارسات التي ينبغي أن يلتزم بها الإعلاميون لتحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، وتشمل القيم المهنية ومعايير جمع الأخبار: كاحترام

الخصوصية، وتجنب خداع المصادر، وصراع المصالح، وكذلك معايير كتابة الأخبار مثل: الدقة، الموضوعية، التوازن، الشمول.

من ناحية أخرى، لخص دينيس ماكويل Denis McQuail أحد أبرز علماء الاتصال المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:[40]

- يجب على وسائل الإعلام قبول وتنفيذ التزامات معينة تجاه المجتمع.
- يجب الوفاء بتلك الالتزامات بشكل أساسي من خلال وضع قواعد أخلاقية ومعايير مهنية متفق عليها.
- يجب أن تكون وسائل الإعلام منظمة ذاتيًا في إطار القانون والمؤسسات القائمة.
- يجب على وسائل الإعلام تجنب المحتوى المسيء الذي يؤدي إلى الجريمة أو العنف أو الاضطرابات المدنية أو إلحاق الضرر بالأقليات.
- يجب أن تعكس وسائل الإعلام تنوع مجتمعها، مما يتيح الوصول إلى وجهات نظر مختلفة وأن تكفل حقوق الرد لمختلف الأفراد.
- يحق للمجتمع والجمهور توقع معايير عالية من الأداء الإعلامي، ويمكن تبرير التدخل لتأمينها من أجل الصالح العام.
- يجب أن يلتزم الصحفيون والمحترفون في مجال الإعلام بمسؤولياتهم أمام المجتمع وكذلك أمام أصحاب العمل والسوق.

وتكتسب النظرية أهميتها في الوقت الراهن لعدة أسباب، منها:[41]

- أنها تعتني بالسياق أو بالبيئة الاجتماعية المحيطة وتأخذها بعين الاعتبار أثناء ممارسة العمل الإعلامي.
- أنها تنادي بأن لا يقتصر عمل الإعلام أو العلاقات العامة بل وحتى الشركات

الخاصة على هدف تحقيق الربح للمالكين والمساهمين بل تشدد على الجوانب الأخلاقية في ممارسة العمل.

- أنها تعتني بعملية تنمية المجتمع عمومًا من خلال الإقرار بأن استمرار عمل

المؤسسة بغض النظر عن تخصصها يشترط عملها على تنمية المجتمعات المحيطة بها.

- أنها تشدد على التزام العاملين في المجال الصحفي بقيم عديدة أهمها: الدقة،

والموضوعية، والعدل، والحفاظ على ثقافة المجتمع.

إلا أن هناك بعض المعوقات في تطبيق نظرية المسؤولية الاجتماعية تتمثل في النزعة الربحية لوسائل الإعلام التي جعلت من الصعب الاهتمام بأخلاقيات العمل الإعلامي ومراعاة مصلحة المجتمع، بالإضافة إلى سعي مالكي وسائل الإعلام لتحقيق مصالح ذاتية على حساب مسؤوليتهم الاجتماعية والمهنية. كما يمثل إساءة توظيف الوظيفة الترفيهية وما يرتبط بها من تقديم مضامين العنف والجريمة والإثارة خطرًا على أخلاقيات العمل الإعلامي.[42]

توظيف نظرية المسؤولية الاجتماعية في الدراسة الحالية:

يتضح من العرض السابق أن وسائل الإعلام على الرغم من مساحة الحرية التي تتمتع بها في الوقت الحالي إلا أنها تتحمل مسؤولية تجاه المجتمع، وتظهر في شكل مجموعة المبادئ الأخلاقية والمهنية التي يُفترض أن يلتزم بها القائمون بالاتصال بجميع الوسائل والمؤسسات الإعلامية في إطار أدائهم لوظائفهم الأساسية. لذا تستند الدراسة الحالية إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility Theory) بهدف تقييم مدى حرص القائمون بالاتصال بالمواقع الصحفية المصرية على الوفاء بمسؤوليتهم تجاه المجتمع خلال تناولهم لموضوع اجتماعي شائك وهو قضايا الأحوال الشخصية، من خلال رصد مجموعة المعايير المهنية والأخلاقية الحاكمة لتغطيتهم لتلك النوعية من الموضوعات.

تساؤلات الدراسة:

1- إلى أي درجة تهتم المواقع الصحفية المصرية بتغطية موضوعات الأحوال الشخصية؟

2- هل يؤثر تركيز المعالجة الصحفية على قضايا الأحوال الشخصية على قيم ومفاهيم الروابط الأسرية لدى أفراد المجتمع من وجهة نظر الصحفيين عينة الدراسة؟

3- ما سمات المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية بالمواقع الصحفية المصرية كما توضحها المقابلات المتعمقة مع الصحفيين عينة الدراسة؟

4- ما المعايير المهنية والأخلاقية التي يراعيها/ ينتهكها الصحفيون بالمواقع الصحفية المصرية في تناولهم لموضوعات الأحوال الشخصية؟

5- لماذا تنتهك بعض المواقع الصحفية الضوابط والمعايير المهنية والأخلاقية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية من وجهة نظر الصحفيين عينة الدراسة؟

6- ما أوجه التشابه والاختلاف في المعايير الحاكمة لتغطية موضوعات الأحوال الشخصية بالمواقع الصحفية وفقًا لنمط ملكيتها؟

7- ما مقترحات الصحفيون عينة الدراسة حول آلية تطوير وضبط المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **نوع الدراسة ومنهجها:**

تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية، حيث تسعى إلى رصد المعايير المهنية والأخلاقية التي يلتزم بها الصحفيون العاملون بالمواقع الصحفية المصرية المختلفة في تناولهم لموضوعات الأحوال الشخصية. وتعتمد الدراسة على منهجي:

- **المسح الإعلامي بشقه الكيفي:**

من خلال المسح الميداني لعينة من الصحفيين العاملين بالمواقع الصحفية المصرية المختلفة والمتخصصين في تغطية موضوعات الأحوال الشخصية.

- **المنهج المقارن:**

للكشف عن أوجه الشبه والاخلاف بين وجهات نظر الصحفيين عينة الدراسة فيما يتعلق بالمعايير الحاكمة لتناول موضوعات الأحوال الشخصية وفقًا لنمط ملكية المواقع الصحفية التابعين لها.

- **أدوات جمع البيانات:**

- **المقابلات المتعمقة:**

تم استخدام أداة المقابلة المتعمقة لإجراء مقابلات مع عينة من الصحفيين العاملين بالمواقع الصحفية المختلفة القومية والحزبية والخاصة بهدف رصد أبرز المعايير المهنية والأخلاقية التي يلتزمون بها في تناولهم لموضوعات الأحوال الشخصية. وتم تطبيق أداة المقابلة المتعمقة خلال الفترة من 30 نوفمبر 2024 وحتى 19 فبراير 2025، وتم إجراء المقابلات بشكل فردي بطريقتين إما وجه لوجه داخل مقر الصحيفة أو الموقع الإخباري أو عن طريق المكالمات الهاتفية، وفي بداية كل مقابلة تقدمت الباحثة بالشكر على تعاون المبحوثين من الصحفيين وطلب الحصول على موافقتهم بتسجيل المقابلة حرصًا على دقة تفريغ الإجابات من جانب الباحثة، ثم تقديم شرح موجز لهدف البحث وموضوعه قبل بدء طرح أسئلة المقابلة، وحرصت الباحثة على إعداد الدليل الموحد للمقابلات يتضمن المحاور التالية:

المحور الأول: درجة اهتمام المواقع الصحفية بتناول موضوعات الأحوال الشخصية.

المحور الثاني: تأثير المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية على قيم ومفاهيم الروابط الأسرية بالمجتمع.

المحور الثالث: سمات المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية.

المحور الرابع: المعايير الحاكمة لتناول موضوعات الأحوال الشخصية.

المحور الخامس: أبرز الانتهاكات المهنية والأخلاقية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية.

عينة الدراسة:

بعد الملاحظة الشخصية للباحثة ومسح موضوعات الأحوال الشخصية بالمواقع الصحفية المختلفة ورصد الأقسام المنشور بها تلك الموضوعات على المواقع الصحفية، استقرت الباحثة على وضع الشروط التالية في اختيار عينة الدراسة من الصحفيين:

1- أن يكون صحفي مُمارس للعمل الصحفي بأحد الصحف أو المواقع الصحفية المصرية، مع الحرص على تمثيل أنماط الملكية المختلفة القومية والحزبية والخاصة.

2- أن يكون متخصص في موضوعات الأحوال الشخصية بشكل خاص، أو أحد المحررين بقسم الحوادث، أو أحد مُديري التحرير بالموقع الصحفي نظرًا لدورهم في الإشراف على التقييم المهني والأخلاقي للمواد الصحفية قبل النشر.

3- أن يوافق على إجراء المقابلة معه في إطار البحث العلمي.

وبناءً على الشروط السابقة، قامت الباحثة بإجراء المقابلات المتعمقة مع عينة عمدية قوامها (20) مفردة من الصحفيين بالمواقع الصحفية المصرية القومية والحزبية والخاصة، بشرط أن يكونوا متخصصين في ملف الأحوال الشخصية أو قسم الحوادث أو من مديري التحريري ضمانًا لإلمامهم بموضوع البحث المتمثل في ضوابط تغطية موضوعات الأحوال الشخصية.

جدول رقم (1)
عينة المقابلات المتعمقة وفقًا للترتيب الأبجدي

م	اسم الصحفي	المسمى الوظيفي	مكان المقابلة
1	إسراء عبد العزيز	مسئولة ملف الأسرة – موقع صحيفة الوطن	مقر صحيفة الوطن
2	أسماء شلبي	مسئولة ملف الأحوال الشخصية - موقع اليوم السابع	مقابلة عبر الهاتف
3	أسماء مصطفى	محررة بقسم الحوادث - بوابة أخبار اليوم	مقابلة عبر الهاتف
4	أيمن السباعي	مدير تحرير - صحيفة الجمهورية	مقابلة عبر الهاتف
5	إيهاب أبو رية	نائب رئيس قسم الحوادث - موقع القاهرة 24	مقابلة عبر الهاتف
6	حمدي عبد التواب	مدير عام تحرير – صحيفة الدستور	مقر صحيفة الدستور
7	دعاء العزيزي	محررة بقسم الحوادث - صحيفة الوفد	مقابلة عبر الهاتف
8	رمضان أحمد	مدير تحرير - بوابة روز اليوسف	مقابلة عبر الهاتف
9	سمر حسن	محررة بقسم الحوادث - بوابة روز اليوسف	مقابلة عبر الهاتف
10	شيماء القرنشاوي	مسئولة الملف القانوني والقضائي – موقع المصري اليوم	مقابلة عبر الهاتف
11	عادل عبد اللطيف	رئيس قسم الحوادث - بوابة الأهرام	مقابلة عبر الهاتف
12	عمرو المزيدي	محرر - صحيفة الدستور	مقر صحيفة الدستور
13	فاطمة الدسوقي	رئيس قسم الحوادث ومدير تحرير - صحيفة الأهرام	مقابلة عبر الهاتف
14	محمد الرمادي	نائب رئيس قسم الحوادث - موقع القاهرة 24	مقابلة عبر الهاتف
15	محمد القماش	نائب رئيس قسم الحوادث والقضايا - موقع المصري اليوم	مقابلة عبر الهاتف
16	محمود رضا	محرر بقسم الحوادث - بوابة الأهرام	مقابلة عبر الهاتف
17	محمود سعيد	مسئول الملف القضائي - موقع مصراوي	مقر موقع مصراوي
18	محمود عبد الراضي	مشرف قطاع الحوادث - موقع اليوم السابع	مقابلة عبر الهاتف
19	مصطفى المنشاوي	محرر بقسم الحوادث - بوابة الشروق	مقابلة عبر الهاتف
20	هدى رشوان	مدير تحرير – موقع صحيفة الوطن	مقر صحيفة الوطن

الإطار المعرفي:

تعريف الأحوال الشخصية:

يُقصد بمصطلح الأحوال الشخصية الأحكام التي تتعلق بعلاقة الإنسان بأسرته، بدءًا بالزواج وانتهاء بتصفية التركات أو الميراث، كما يُقصد بها تنظيم علاقة الزوجين والأقارب بعضهم ببعض.[43] كما تُعرف الأحوال الشخصية بأنها مجموع الصفات الطبيعية والعائلية التي يتميز بها الإنسان عن غيره، ويرتب عليها القانون آثارًا اجتماعية لحياته الشخصية.[44]

وبالتالي، فهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد الأسرية بدء من صلة النسب والخطبة والزواج وما ينشأ عنه من مصاهرة وولادة وولاية وحضانة الأطفال وحقوق وواجبات لكل من الزوج والزوجة، وما يعتري العلاقة الزوجية من مشكلات تؤدي إلى الطلاق أو الانفصال أو الخلع.[45]

وتشمل الأحوال الشخصية أربع مسائل رئيسة:[46]

1- المسائل المُتعلقة بحالة الشخص وأهليته.

2- نظام الأسرة من زواج وطلاق ونسب وغير ذلك.

3- الولاية، والوصاية، والحجر، والإذن بالإدارة، والغيبة، واعتبار المفقود ميتًا.

4- المواريث وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت.

أخلاقيات العمل الصحفي:

تُعرف الأخلاق بشكل عام بأنها مجموعة من قواعد السلوك أو المبادئ الأخلاقية التي توجه أنشطة مجموعة أشخاص يمارسون مهنة معينة ويختارون الالتزام بها طواعية أثناء ممارسة نشاطهم اليومي.[47] فهي تمثل مفهوم الصواب والخطأ في السلوك المهني ولتحقيق ذلك يتم وضع ميثاق يبين هذه القيم والمعايير والمبادئ وقواعد السلوك والممارسة.[48]

وعرّف وارد Ward الأخلاق بأنها "تحليل وتقييم وتعزيز ما يشكل السلوك الصحيح والشخصية الفاضلة في ضوء أفضل المبادئ المتاحة.[49]

وفيما يتعلق بأخلاقيات الإعلام بشكل خاص فهي تطبيق الأفكار العقلانية والمنطقية من قِبَل القائمين بالاتصال بوسائل الإعلام عندما يقررون الاختيار بين عاملين أخلاقيين متنافسين أو أكثر. ويُنظر إليها باعتبارها المعايير التي تربط المجتمع ومهنة الإعلام معًا، أو المعايير التي توفر الاستقرار والأمان اللازم للتماسك الاجتماعي أو المهني.[50]

وبالنسبة لمدونة السلوك المهني في مصر، توافقت عدة أطراف إعلامية على مشروع مدونة للسلوك المهني للأداء الصحفي والإعلامي، ونصت المدونة على المبادئ التالية:[51]

- الالتزام بالحقائق والامتناع عن اختلاق الوقائع.
- الاعتماد على مصادر معلنة وواضحة ومتخصصة وتجنب الشائعات.

- عدم خلط الخبر بالرأي، والتمييز بين المعلومة والرأي الشخصي.
- كفالة حق الرد والتصحيح والامتناع عن السب والقذف وانتهاك خصوصية الأفراد.
- الالتزام بعرض وجهات النظر بما يحقق التوازن.
- الالتزام بعدم الدخول في مشاحنات إعلامية.
- الالتزام بقيم المجتمع وأخلاقه في الحوار الإعلامي، وعدم السماح بالتدني اللفظي.

كما حدد أيمن عبد الله صقر مجموعة من المعايير التي يجب أن يلتزم بها القائم بالاتصال بالمواقع الإلكترونية، نذكر منها:[52]

- توفير نطاق واسع من المعلومات لتمكين الجمهور من اتخاذ القرار.
- السعي للوصول إلى الحقيقة ومراعاة الدقة.
- الكشف عن مصدر المعلومات بوضوح، والإشارة إلى كافة المواد المأخوذة عن وسائل إعلامية أخرى.
- عرض الأخبار بإنصاف، وحيادية.
- مواكبة التكنولوجيا لربط الأحداث وتوظيفها في الموضوعات ونشرها بطريقة سليمة.
- السعي إلى فهم تنوع المجتمع ونقله للجمهور دون انحياز أو نمطية.
- أن يتجنب القائم بالاتصال تضارب المصالح، وأن يحترم كرامة وذكاء الجمهور.

وتُحدد أخلاقيات الصحافة المعايير التي توجه تصرفات المؤسسات الإخبارية والصحفيين في ضوء دورهم في المجتمع.[53] أي المعايير التي تضمن الوفاء بمسؤوليات الصحفي تجاه الجمهور والمجتمع، فضلاً عن توجيه الصحفيين نحو ما يجب القيام به وما يجب تجنبه في أداء واجباتهم الصحفية.[54]

ويوجد اتفاق نسبي على المبادئ الأخلاقية الأساسية والواسعة النطاق للصحافة بين المؤسسات الإعلامية. وتشمل تلك المبادئ الموضوعية والحيادية في إعداد المواد الصحفية، وحماية خصوصية مصادر الأخبار، بالإضافة إلى الصدق، والالتزام بالمسئولية، والاستقلالية، ومنع الضرر. إلا أن غالبًا ما لا يتم ترجمة تلك المبادئ الأخلاقية إلى ممارسة عملية، حيث يتأثر الصحفيون بالمصالح التجارية للكيان المؤسسي الذي ينتمون له.[55]

ومن أبرز التحديات الأخلاقية التي يواجها الصحفيون والتي قد تدفعهم إلى انتهاك المبادئ والمعايير الأخلاقية، ما يلي:[56]

(1) قديم معلومات سرية إلى الصحفي حول سلوك غير قانوني محتمل من قبل أحد أصحاب المصلحة.
(2) قد يواجه الصحفي تحدي الموضوعية في كتابة الأخبار.
(3) المصالح السياسية.
(4) عرض مبلغ مالي على الصحفي مقابل حذف تصريح لأحد رجال السياسة.

وصَنّف الباحثون أخلاقيات الإعلام إلى ثلاث مجالات:[57]

أولًا: البحث عن الحقيقة والذي يشير إلى دقة وموضوعية وسائل الإعلام.

ثانيًا: السعي إلى المسئولية وتعني المهنية، والعدالة، والمساواة، وحماية المصادر، والخصوصية، والسرية، والولاء للوطن والجمهور.

ثالثاً: الإكراه على حرية التعبير والذي يشمل التدفق الحر للمعلومات، والتنظيم، والرقابة، وحرية الصحافة والتعبير.

لذا يمكن تحديد المبادئ الأخلاقية لمهنة الصحافة على النحو التالي:[58]

1) **خدمة الجمهور:** الصحفيون كأفراد من الجمهور يجب أن يقدموا المعلومات وفقًا لاحتياجات الجمهور.

2) **دور الرقيب**: لا تقوم وسائل الإعلام بدور الرقيب على الحكومة فحسب، بل على جميع المؤسسات مثل المنظمات التجارية والدينية. بناءً على هذا المبدأ، يمكن لوسائل الإعلام أن تعمل كحاجز ضد عواقب الأخبار التي قد تعرض الجمهور للخطر.

3) **كن متوازنًا وعادلًا:** الأخبار المقدمة للجمهور يجب أن متوازنة وعادلة ولا يوجد بها شُبهة دفاع أو تحيز تجاه أي من الطرفين.

4) **كن رحيمًا:** هذا المبدأ هو نفسه تقريبًا مثل القيمة الإنسانية، حيث يمكن للصحفي أن يكون لطيفًا بما يكفي لمساعدة شخص يحتاج إلى مساعدته بشكل عاجل أثناء وجوده في مكان التغطية.

5) **كن مستقلًا:** على الصحفيين الاستقلال في تغطية الأخبار دون خوف أو ضغط.

6) **كن شجاعًا:** يجب أن يتمتع الصحفي بروح الشجاعة في تغطية الأخبار مع التفكير في سلامتهم في المقام الأول.

وأضافت زهراء حسين جبار المعايير الأخلاقية التالية:[59]

- **الدقة:** وهي من أهم المعايير التي اجتمعت عليها المواثيق الأخلاقية.

- **الصدق:** فالحقيقة هي المحور المحرك للإعلامي.

- **احترام كرامة الإنسان:** ويُقصد بها عدم نشر الصور والأخبار التي تمس كرامة الإنسان.

- **النزاهة:** بمعنى عدم الخلط بين الخبر والرأي، أو بين الصالح العام والصالح الخاص. ويرتبط مفهوم القيم والمعايير المهنية بأخلاقيات العمل الصحفي والإعلامي، وهي تشتمل على التقاليد التي يجب أن يمارسها ويراعيها الصحفي في عمله كي يضمن تحقق المسئولية في خبره. وهي تمثل خطوطًا عريضة لعمل الصحفي ويمكن بواسطتها التفرقة بين تغطية خبرية جيدة وأخرى رديئة، وتتضمن قيم الموضوعية والدقة والصدق والأمانة والحيادية والشمول والإسناد غيرها من القيم.[60]

واتفق الباحثون في مجال أخلاقيات العمل الصحفي على معياري الموضوعية والدقة باعتبارهما من أولويات العمل الصحفي والإعلامي بشكل عام. واختلفت الآراء حول تعريف الموضوعية، فهناك من يُعرفها بأنها التمييز بين الخبر والرأي، وتقييم كافة الحقائق التي

تمثل جميع الأطراف المشتركة في الخبر، بينما يرى البعض الآخر أن الموضوعية تعني البحث عن الحقيقة، وأن تكون التغطية قائمة على تعدد الحقائق وتجنب التحيز. أما الدقة فهي نقل الحقيقة كما هي دون زيادة أو نقصان، وبدون تحريض أو قذف أو تشويه، ودون مراوغة أو تأويل.[61]

التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

- المعايير الحاكمة: يُقصد بها مجموعة المعايير المهنية وتشمل (الموضوعية، الدقة، الصدق، التوازن، الوضوح، تعدد المصادر) والمعايير الأخلاقية وتشمل (عدم نشر الصور والأسماء، احترام خصوصية الأفراد، عدم التشهير، عدم التطرق للتفاصيل، تجنب الألفاظ غير اللائقة، تجنب التحريف، تجنب الإثارة) التي يُفترض أن يراعي الصحفيون الالتزام بها عند معالجة ونشر موضوعات الأحوال الشخصية.
- موضوعات الأحوال الشخصية: يُقصد بها في إطار الدراسة الموضوعات التي تدور حول الخلافات والنزاعات الأسرية المرتبطة بقانون الأحوال الشخصية مثل الطلاق والتمكين والخلع والحضانة والرؤية والوصايا وإثبات النسب والمواريث وغيرها من الموضوعات التي تمس نزاعات الأسرة المصرية.
- المواقع الصحفية: يُقصد بها المواقع الإلكترونية الصحفية المصرية التي تمارس العمل الصحفي سواء كانت تابعة لصحف ورقية أو إلكترونية أو مواقع إخبارية.

نتائج المقابلات المتعمقة:

المحور الأول: درجة اهتمام المواقع الصحفية بتغطية موضوعات الأحوال الشخصية:

أجمع الصحفيون عينة الدراسة على درجة الاهتمام الكبيرة من جانب المواقع الصحفية المصرية بتغطية قضايا وموضوعات الأحوال الشخصية من خلال القوالب الصحفية المختلفة خاصة في السنوات الأخيرة، وإن اختلفوا في السبب وراء هذا الاهتمام البارز باختلاف نمط ملكية المواقع الصحفية التابعين لها. حيث أرجع عدد من الصحفيين سبب تركيز المواقع الصحفية إلى الأهمية القصوى التي تحظى بها طبيعة قضايا الأحوال الشخصية بشكل عام وارتباطها الوثيق بكل فرد من أفراد المجتمع باعتبارها من أكثر القضايا الاجتماعية التي تُمثل القصص والحالات الإنسانية جوهرها الأساسي، حيث ذكرت دعاء العزيزي -محررة بقسم الحوادث بصحيفة الوفد- "المجتمع وما يواجه من مشكلات قائم بنسبة كبيرة على الأسرة، ومن رأيي الشخصي لو صلح حال الأسرة صلح حال المجتمع وبحكم عملي كمحررة بقسم الحوادث لاحظت أن النسبة الأكبر من الجرائم بشكل عام سببها في الأساس مشاكل أسرية أو خلل في الأسرة". ولم يختلف الأمر بمواقع الصحف القومية حيث قالت سمر حسن -محررة بقسم الحوادث ببوابة روز اليوسف- "روز اليوسف مهتمة جدًا بمعايشة الحالات الإنسانية، وقضايا الأحوال الشخصية من أكثر القضايا الغنية بقصص لحالات إنسانية".

في المقابل، أوضح البعض الآخر من الصحفيين عينة الدراسة أن الأحوال الشخصية مثلها مثل أغلب موضوعات الملف القضائي التي ينبغي على كل صحيفة أو موقع صحفي أن يغطيها من واقع الدور الصحفي في رصد جميع القضايا التي تواجه المجتمع على اختلاف أنماطها، وهو ما أكده مصطفى المنشاوي -محرر بقسم الحوادث ببوابة الشروق- "كأي جريدة نهتم بتغطية جميع الملفات القضائية سواء الأحوال الشخصية أو الحوادث الجنائية"؛ وأضاف حمدي عبد التواب -مدير عام التحرير بصحيفة الدستور- "التغطية الصحفية لقضايا الأحوال الشخصية هي شكل من أشكال المكاشفة للمجتمع".

في حين يرى عدد محدود من الصحفيين عينة الدراسة أن سبب اهتمام المواقع الصحفية بتغطية تلك النوعية من الموضوعات -من وجهة نظرهم- هو التركيز على الموضوعات التي تحظى باهتمام القراء وتفاعلهم لما يتوفر بها من عناصر الإثارة والغرابة والطرافة. حيث ذكر محمد الرمادي -نائب رئيس قسم الحوادث بموقع القاهرة 24- "احنا بنسلط الضوء على ما يهم القارئ، والقصص الأسرية بشكل عام تشغل اهتمام عدد كبير من القراء بدافع الفضول وخصوصًا مع العناوين والقصص الغريبة"، وتتفق معه شيماء القرنشاوي -محررة ومتخصصة في الملف القانوني والقضائي بموقع المصري اليوم- "الناس بتحب الحكايات والقصص اللي جوه البيوت، يعني القارئ مش بيهتم بالمعلومة قد اهتمامه بالحكاية نفسها وده السبب في أن الأحوال الشخصية من المواد الصحفية اللي بتجذب الإعلانات للمواقع مقارنة بمواد صحفية أخرى".

المحور الثاني: تأثير المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية على قيم ومفاهيم الروابط الأسرية بالمجتمع:

تباينت وجهات نظر الصحفيين عينة الدراسة بشأن تأثير المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية على قيم ومفاهيم الروابط الأسرية لدى أفراد المجتمع، حيث أيد غالبية الصحفيين عينة الدراسة باختلاف أنماط ملكية مواقعهم الصحفية أن تكرار التناول الإعلامي والصحفي للخلافات الأسرية من شأنه التأثير السلبي بشكل أو بآخر على القيم المجتمعية والأسرية. ودافع عن هذا الرأي مصطفى المنشاوي قائلًا "بمنتهى الموضوعية التناول الصحفي لقضايا الأحوال الشخصية قد يكون خطير لأنه بيشجع على تفاقم الخلافات الأسرية خصوصًا مع سرد تفاصيل الوقائع"، وتضيف شيماء القرنشاوي "طبعًا لها تأثير سلبي خصوصًا لو لم يتم معالجتها بشكل صحفي ومهني محترم، التعميم مثلًا هايترك انطباع عند القارئ أن كل الأسر تعاني من خلافات وأن المجتمع أصبح مهلهل".

في حين وجد البعض الآخر أن التأثير من عدمه متوقف بشكل أساسي على أسلوب الصياغة أو كما يُطلق عليه في لغة مهنة الصحافة (Style book)، حيث أشارت دعاء العزيزي "التأثير وارد لكن متوقف على أسلوب ونمط التغطية الصحفية؛ هل هدف التغطية الترينذ وعشان الناس بتحب تسمع الفضائح؟ في الحالة دي الصحفي بيدمر المجتمع"، وأضاف محمود سعيد - مسئول الملف القضائي بموقع مصراوي- "التأثير السلبي أو الإيجابي راجع لطريقة الصياغة بكل مؤسسة صحفية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية، وبالتالي

لازم يكون الهدف من الأساس الحفاظ على تماسك المجتمع وليس تسليط الضوء على الجوانب السلبية والخلافات"، ويتفق معه محمود عبد الراضي -مشرف على قطاع الحوادث بموقع اليوم السابع- "على حسب زاوية التناول، إذا كان التناول الصحفي نفسه إيجابي هيأثر بشكل إيجابي أيضًا ويكون له دور في التقليل من الخلافات الأسرية والعكس صحيح لأن الإعلام له دور قوي في الحفاظ على كيان الأسرة".

ورفض عدد محدود من الصحفيين عينة الدراسة وجود تأثير سلبي للتغطية الصحفية على قيم ومفاهيم الروابط الأسرية باعتبار أن دور المعالجة الإعلامية عمومًا هو مجرد رصد الواقع كما هو ولا تعتبر سببًا في صراعات هذا الواقع، وهو ما فسرته أسماء شلبي -محررة ومسئولة ملف الأحوال الشخصية بموقع اليوم السابع- بقولها "تكرار النشر الصحفي في الأحوال الشخصية مش هايكون السبب مثلًا في ارتفاع نسب الطلاق لأن دور الصحفي مجرد رصد ظاهرة منتشرة في المجتمع، بالعكس كثافة النشر هاتفيد في توعية الناس بالأسباب اللي ممكن توصل الخلافات الأسرية للمحاكم".

المحور الثالث: سمات المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية:

- **هدف التغطية الصحفية:** وفيما يتعلق بهدف المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية أظهرت ردود الصحفيين على اختلاف أنماط ملكية المواقع الصحفية التابعين لها شبه إجماع على هدف (التوعية) في المقام الأول من خلال التوعية وتقديم المعلومات القانونية اللازمة لاكتساب الحد الأدنى من المعرفة ببنود قانون الأحوال الشخصية، حيث حدد محمود رضا -محرر بقسم الحوادث ببوابة الأهرام- هدف البوابة من تغطية موضوعات الأحوال الشخصية قائلًا: "عشان نوعي القارئ ونلفت نظره أن في قانون من خلاله يقدر يعرف المسالك والإجراءات القانونية اللي يقدر يتبعها إذا تعرض لخلاف أسري"، وأضاف محمود سعيد "هدفنا نوعي الناس عشان يستوعبوا حقوقهم اللي يطالبوا بيها في حالات الخلافات الأسرية لأن مش كل الناس تعرف أن قانون الأحوال الشخصية هو المُنظم لحقوق الفرد داخل المجتمع والأسرة". في حين أثارت إسراء عبد العزيز - مسئولة ملف الأسرة بموقع صحيفة الوطن- نقطة مهمة وهي أن هدف (التوعية) من الصعب الوصول إليه من خلال القالب الخبري فقط ولكن تحقيقه يستدعي التوسع في القوالب التفسيرية الأكثر عمقًا مثل التحقيقات الصحفية. وتؤيد الباحثة أن الصحف والمواقع الصحفية تواجه صعوبة نسبية في قيامها بالدور التوعوي المُتعلق بقضايا الأحوال الشخصية خاصة مع محدودية المساحات وطول الوقت الذي يستغرقه إعداد المواد التفسيرية التي تستعين بالخبراء والمتخصصين في المجال، في مقابل العدد الكبير من الأخبار السلبية المنشورة يوميًا بالصحف والمواقع الصحفية والتي تركز فقط على تفاصيل الصراع بوقائع قضايا الأحوال الشخصية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (محمد إبراهيم الحفناوي، 2023) حيث نجحت الصحف الإلكترونية محل التحليل في توعية المرأة المصرية بالعواقب السلبية الناجمة عن الطلاق. في حين أنها تختلف مع دراسة (محاسن آدم حسبو وسر الختم عثمان الأمين، 2019) التي انتهت إلى أن

الصحيفة محل التحليل اعتمدت على الأسلوب الإخباري وليس التوعوي في معالجة مشكلات الطلاق في المجتمع السوداني.

- وجاء **هدف (تقديم الحلول والبحث عن الأسباب)** في الترتيب الثاني من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال القانون وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية كما شرحت دعاء العزيزي "أنا هدفي في التغطية الصحفية بجانب التوعية أني أعالج وأقلل من الخلافات الأسرية قبل ما توصل لمحاكم الأسرة، وكل المصادر اللي بلجأ إليها في موضوعات الأحوال الشخصية بطلب منهم تقديم حلول لتلك الخلافات"، ويتفق معها محمود عبد الراضي "هدفنا الأساسي التركيز على الأسباب التي أدت إلى الخلافات الأسرية ومحاولة تقديم حلول جذرية من خلال المتخصصين من علماء الدين والنفس والاجتماع". وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (حازم أنور البنا، ونورهان خالد يوسف، وعبد الرحيم أحمد درويش، 2020) التي بينت عدم اهتمام النسبة الأكبر من عينة الأفلام محل التحليل بعرض حلول لقضايا الأحوال الشخصية واكتفت بعرض المشكلة وتحليلها فقط.

- وجاء **الهدف (الخدمي)** في الترتيب الثالث من خلال تحريك الجهات المنوطة ولفت انتباه المسئولين إلى بعض الثغرات في قانون الأحوال الشخصية لعلاجها والتخفيف عن معاناة المتضررين من أفراد المجتمع، وهو ما أكدته هدى رشوان -مدير تحرير بموقع صحيفة الوطن- قائلة: "الصحافة هي المحرك للي يحصل فيما بعد في مجال القوانين ونجحت فعلًا في كسر حاجز الصمت في كثير من قضايا الأحوال الشخصية، مثلًا بُطء إجراءات التقاضي في محاكم الأسرة الزوجة بتقدم طلب نفقة وتنتظر سنين عشان يتنفذ ونتيجة التغطية الصحفية المتكررة وتسليط الضوء عليها تم اتخاذ قرار بتسريع الإجراءات وأصبحت لا تتجاوز أسابيع".

- واحتل **هدف (رصد التفاصيل)** الترتيب الأخير وبنسبة ضئيلة، حيث قالت شيماء القرنشاوي "هدفنا عرض تفاصيل المشاكل الأسرية عشان هي دي الحكاية اللي الجمهور عاوز يسمعها، ونادرًا ما يكون الهدف تسليط الضوء على قاعدة قانونية جديدة في مجال الأحوال الشخصية"، وأضاف محمد الرمادي "كل المواقع تهتم بالقضايا الغير مألوفة وبالتالي هدفنا تسليط الضوء على القصص الغريبة على المجتمع". وهنا تُشير الباحثة إلى اختلاف وجهات نظر الصحفيين عينة الدراسة حول هدف (رصد التفاصيل) بشكل خاص متأثرين بنمط ملكية مواقعهم الصحفية، حيث رفض مُمثلي المواقع الصحفية القومية تمامًا التركيز على تفاصيل قصص الخلافات الأسرية في حد ذاتها معتبرين أن التفاصيل في حد ذاتها غير مهمة وغير مفيدة للقارئ المتلقي للمادة الصحفية. كما تجد الباحثة أن تمسك المواقع الصحفية القومية بعدم رصد تفاصيل وقائع الأحوال الشخصية وإن كان يتعارض مع ميول القراء مؤخرًا نحو متابعة التفاصيل الشخصية كأحد السلبيات التي فرضتها سيطرة مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنه يتفق مع الأكواد الأخلاقية التي يتم يجب على جميع المواقع الصحفية الالتزام بها والتي تنص وتؤكد على ضرورة احترام خصوصيات الأفراد وعدم الخوض في تفاصيل الحياة الشخصية لأفراد المجتمع.

مصادر المعلومات:

اتسمت معالجة المواقع الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية كما أشارت ردود الصحفيين عينة الدراسة بالاعتماد على المصادر القانونية مُمثلة في المحامين ونصوص الدعاوى القضائية من سجلات محاكم الأسرة في المقام الأول، وترى الباحثة إنها نتيجة منطقية نظرًا لطبيعة موضوعات الأحوال الشخصية التي تندرج ضمن الملفات القضائية وبالتالي تصبح "المحكمة" وما يرتبط بها المصدر الأول للمعلومات وهو ما يدعمه قول محمود سعيد "اعتمادي الأساسي على نص الدعوى في المحكمة لأنها المرجعية الأصدق في موضوعات الأحوال الشخصية". وتُفسر هذه النتيجة ما جاء في المحور السابق الذي كشف عن أن هدف (التوعية) وإحاطة الجمهور بالمعلومات القانونية هو المسيطر على المعالجة الصحفية للأحوال الشخصية من وجهة نظر المبحوثين ما يستدعي اللجوء إلى المحامين باعتبارهم مصدر دقيق لتلك المعلومات المتخصصة

بالإضافة إلى ذلك، أوضح الصحفيون اعتمادهم على أطراف النزاع وأصحاب القضايا أنفسهم كمصدر مهم وأساسي للمعلومات، حيث وصفتهم أسماء شلبي "هم أبطال القصة"، ويتفق معها محمد الرمادي مؤكدًا "معظم موضوعات الأحوال الشخصية المنشورة بالموقع تبدأ من استغاثة من أحد أطراف الخلاف الأسري"، وحذر رمضان أحمد -مدير تحرير ببوابة روز اليوسف- قائلًا "بشرط الحصول على موافقتهم" حتى لا يمثل اللجوء إليهم كمصدر للمعلومات انتهاكًا للضوابط والمعايير المهنية والأخلاقية.

ويأتي الخبراء والمتخصصون في موضوعات الأحوال الشخصية في الترتيب الثالث ضمن مصادر المعلومات التي يلجأ إليها الصحفيون في تناول موضوعات الأحوال الشخصية، حيث ذكرت سمر حسن "اعتمد على خبراء علم النفس وعلم الاجتماع وتعديل السلوك والاستشاري الأسري لأن معظم المشاكل في محاكم الأسرة سببها أن أحد الأطراف يعاني من اضطراب نفسي ويحتاج إلى تأهيل وتعديل سلوك للتعامل مع الأسرة بشكل سليم". وتُرجع الباحثة سبب التراجع النسبي في اللجوء إلى الخبراء والمتخصصين إلى ضعف اهتمام المواقع الصحفية بالقوالب التفسيرية حيث تجد تلك الفئة من المصادر مكانها الأنسب لتقديم الحلول والتوجيه والإرشاد وذلك في مقابل تركيزها الأكبر على الخبر.

عناصر المادة الصحفية:

اتفق الصحفيون عينة الدراسة على عناصر "الغرابة" و"الاهتمامات الإنسانية" و"التشويق" باعتبارهم أكثر عناصر المادة الصحفية التي تجذب القراء إلى موضوعات الأحوال الشخصية، كما جاء على لسان شيماء القرنشاوي "الجانب الإنساني في أي قضية للأحوال الشخصية هو أكثر عامل جذب للقراء أيًا كان نوع القضية سواء كانت طلاق أو نفقة أو حضانة أو حجر". لذا، تمثلت أبرز قضايا الأحوال الشخصية التي تلفت انتباه العدد الأكبر من القراء من وجهة نظر الصحفيين عينة الدراسة في قضايا "الحضانة" و"الرؤية" باعتبار أن وجود الأطفال في القصة يمس الجانب العاطفي بشكل ملحوظ حيث ذكر رمضان أحمد

"حضانة الأطفال أكثر أنواع القضايا تجذب القراء عشان الجانب العاطفي والنفسي والاجتماعي، يليها قضايا الخلع اللي يتوفر بها عنصر الغرابة والطرافة لأنها تُثير فضول القراء"، فضلًا عن قضايا "الخلع" و"الطلاق" خاصة الغريبة أو الغير مألوفة على المجتمع كما جاء على لسان أسماء شلبي "الموضوعات الغريبة في الأحوال الشخصية هي اللي بتشد القراء مثلًا زوجة ترفع قضية نشوز على زوجها"، وأضاف مصطفى المنشاوي (مُتعجبًا) "الجمهور بيحب موضوعات الخلع مش عارف ليه!". وهنا تُشير الباحثة إلى رأي مُمثلي المواقع الصحفية القومية ورفضهم القاطع لذكر أسباب الطلاق والخلع بشكل خاص حيث أكدت فاطمة الدسوقي -رئيس قسم الحوادث ومدير تحرير بصحيفة الأهرام- قائلة "مينفعش أبدًا نذكر أسباب الخلع".

وتنتقد الباحثة غياب عنصر ""الأهمية" في ردود الصحفيين باعتباره المحرك الأهم في المواد الصحفية الجادة مثل المواد الصحفية المُتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية، بل أن تغليب عنصر "الغرابة" بشكل خاص قد يدفع محتوى موضوعات الأحوال الشخصية بالمواقع الصحفية إلى مستوى السطحية والاستخفاف بعقول القراء.

مهارات المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية:

أوضح غالبية الصحفيين عينة الدراسة أن المحرر المسئول عن ملف الأحوال الشخصية بالمواقع الصحفية يجب أن يكون على دراية ببنود قانون الأحوال الشخصية ضمانًا لدقة المعلومات المقدمة من خلال المادة الصحفية، حيث تُشير إسراء عبد العزيز "لازم أكون عارفة قانون الأحوال الشخصية وأرجع لمحامي عشان أتأكد من دقة المعلومات من الناحية القانونية قبل النشر"؛ وبررت أسماء شلبي "وعي الصحفي بقانون الأحوال الشخصية يحميه من التورط في نشر ادعاءات معينة لأحد أطراف النزاع دون سند قانوني" واتفق معها رمضان أحمد "الصحفي ممكن يتعرض للمساءلة القانونية نتيجة الوقوع في خطأ ناتج عن جهل بقانون الأحوال الشخصية".

من ناحية أخرى، ركز الصحفيون عينة الدراسة على أسلوب صياغة موضوعات الأحوال الشخصية مؤكدين على أنها تحتاج إلى مهارة كبيرة من جانب المحررين نظرًا لطبيعتها الخاصة حيث يجب أن يتمتع المحرر بحس إنساني ودرامي في الصياغة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية، وذكر رمضان أحمد "صياغة قصص الأحوال الشخصية تحتاج إلى مهارة بحيث تكون جاذبة للقارئ وفي نفس الوقت لا تتطرق لتفاصيل ممكن تعرض خصوصية الناس للخرق".

المحور الرابع: المعايير الحاكمة لتغطية موضوعات الأحوال الشخصية:

أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة مع الصحفيين حرص المواقع الصحفية المصرية بدرجة كبيرة على الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في تناولها لموضوعات الأحوال الشخصية، وهو ما أكدته هدى رشوان قائلة "قضايا الأحوال الشخصية من أكثر القضايا اللي بيتم مراجعتها أكثر من مرة قبل النشر للتأكد من التزامها بالكود الأخلاقي". وتستعرض الباحثة

المعايير الحاكمة لتناول موضوعات الأحوال الشخصية على ثلاثة مستويات مُمثلة في المعايير الأخلاقية، والمعايير المهنية، ومعايير توظيف الوسائط المتعددة وذلك على النحو التالي:

أ- المعايير الأخلاقية:

كشفت ردود الصحفيين عينة الدراسة عن تصدر معياري "عدم نشر الأسماء" و"احترام خصوصية الأفراد" قائمة المعايير الأخلاقية التي يلتزم بها الصحفيون في تغطيتهم لموضوعات الأحوال الشخصية كما جاء على لسان محمود عبد الراضي "عدم انتهاك الحياة الخاصة ولا نتعرض للحياة الشخصية بأي حال من الأحوال"، وتتفق معه فاطمة الدسوقي "أول وأهم المعايير الأخلاقية عدم نشر الأسماء ولا التلميح من قريب أو بعيد عن هوية أطراف القصة". وتُبرر سمر حسن هذه النتيجة موضحة "مشكلة الأحوال الشخصية أن القضايا بتهدد العيلة بالكامل مش طرفين فقط، ولا يجوز رفع غطاء الستر عن أطراف الخلاف الأسري"، وقال عادل عبد اللطيف -رئيس قسم الحوادث ببوابة الأهرام- بإيجاز "باقي الأسرة ذنبها ايه؟". وترى الباحثة أن هذه النتيجة تُحسب لصالح المواقع الصحفية نظرًا لحساسية موضوعات الأحوال الشخصية وتشابك أطرافها الأمر الذي يتطلب من الصحافة الحرص الشديد في حماية خصوصية أبطال تلك القصص الإنسانية والحفاظ على صورتهم في إطار محيطهم الشخصي والمجتمعي، وهو ما أكدته إسراء عبد العزيز "لا ننشر أي أسماء أو معلومات شخصية عن صاحب القصة أو القضية حتى في حالة موافقته على نشر الاسم أو الصورة لأن الصحفي يلتزم بمسئولية تجاه المجتمع". ورغم ذلك، أوضحت ردود بعض الصحفيين عينة الدراسة أن نشر الأسماء في قضايا الأحوال الشخصية يكون فقط في حال أن بطل القصة شخصية عامة حيث ذكر عمرو المزيدي -محرر بصحيفة الدستور- قائلًا "لا ننشر أسماء الأشخاص المتنازعة أو صورهم إلا لو كانت القضية تخص شخص من المشاهير ومتداولة بشكل عام هنا من حق الناس كلها أنها تعرف الأخبار الخاصة به"، وأضافت دعاء العزيزي "عدم ذكر أي أسماء لأشخاص أو ألقاب عائلات إلا لو القضية أبطالها أحد الشخصيات العامة بالمجتمع". وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (دعاء محمد شاهين، 2023) حيث جاء في صدارة الانتهاكات الأخلاقية نشر أسماء المتهمين في الجرائم الأسرية أو صورهم قبل ثبوت التُهم.

- **معيار "عدم استخدام ألفاظ غير لائقة"** ويأتي في الترتيب الثاني حيث ذكرت إسراء عبد العزيز "عدم النشر نهائيًا لأي ألفاظ قد تكون غير أخلاقية أو غير مهنية". وترى الباحثة أن تلك النتيجة تُشير إلى نجاح الصحفيين بدرجة كبيرة في الالتزام بمبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام خاصة وأن الأحوال الشخصية محورها النزاع والخلاف عادة أو أمور تخص الحياة الزوجية كما يظهر في قضايا الزواج والطلاق والخلع وإثبات النسب ما ينتج عنه من احتمالية أن تحمل تفاصيلها ألفاظ تخدش الحياء أو تخل بالذوق العام لأفراد المجتمع، وهنا يبرز دور نظرية المسئولية

الاجتماعية لوسائل الإعلام التي تضع الصحفي أمام خيارين إما أن يتمسك بالتزامه أمام المجتمع أو أن يستغل طبيعة تلك الموضوعات في إثارة الجمهور لتحقيق أعلى معدلات قراءة ومشاهدة لمادته الصحفية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (ولاء علي حافظ، 2023) حيث جاء استخدام ألفاظ مبتذلة ضمن أبرز انتهاكات القائمين بالاتصال في تغطية الشئون الرياضية.

- **معيار "التحفظ في النشر"** احتل الترتيب الثالث، وبدرجة محدودة نوعًا ما، والمقصود به منع النشر في بعض قضايا الأحوال الشخصية خوفًا من المساس بقيم المجتمع. حيث أوضحت أسماء شلبي "في موقع اليوم السابع نتحفظ في نشر قضايا الزنا وتبادل الزوجات لأنها من القضايا الحساسة وأطرافها متشابكة ولها تأثير قوي على الأسرة خصوصًا أن معدل حدوثها محدود للغاية فما الداعي من تسليط الضوء عليها ونقل صورة سلبية غير حقيقية لمجتمعنا"، وتتفق معها دعاء العزيزي قائلة "مش كل حاجة ينفع أكتبها في حاجات أخلاقية مينفعش أنشرها زي تفاصيل واقعة خيانة على سبيل المثال".

- وتميزت المواقع الصحفية القومية بشكل خاص بالتزامها بمعيار "عدم التطرق للتفاصيل" وهو من المعايير الأخلاقية الضرورية واللازمة مع مثل هذه النوعية من الموضوعات حيث أن التركيز المبالغ على تفاصيل القصة قد يؤدي إلى عواقب سلبية على المجتمع. ويشرح محمود رضا "في الأهرام كصحيفة قومية لا نتطرق إلى أي تفاصيل جانبية في تغطية موضوعات الأحوال الشخصية ولكن ننشر مضمون القصة أوالشكوى فقط، لأن التفاصيل الجانبية أولًا غير مهمة للقارئ رغم أنهم بيحبوا يسمعوها وثانيًا لأن نشرها قد يُثير البلبلة داخل المجتمع"، وتتفق معه فاطمة الدسوقي مؤكدة على ضرورة عدم نشر أي تفاصيل تخدش الحياء أو ذكر أسباب النزاع أو الخلاف الأسري مثل الخلع باعتبارها تفاصيل غير ضرورية ومن غير الأخلاقي نشرها.

ب- المعايير المهنية:

أجمع الصحفيون عينة الدراسة على أن معيار "الموضوعية والحيادية" يُمثل أهم المعايير المهنية التي يُفترض أن تلتزم بها المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية حيث قال مصطفى المنشاوي "أهم المعايير المهنية هو نقل الحدث بموضوعية وعدم الانحياز لأي طرف من أطراف الخلاف الأسري...متدخلش نفسك طرف من الأطراف". إلا أن الباحثة -في رأيها الشخصي- تجد صعوبة في التطبيق العملي مع طبيعة موضوعات الأحوال الشخصية التي يكون الرجل والمرأة بطلي القصة في غالبية أنواعها حيث تنطلق التغطية الصحفية في الأساس من استغاثة أحد الطرفين وبالتالي تركز التغطية على الطرف صاحب الشكوى أو الاستغاثة بشكل واضح وهو ما يُعد من وجهة نظر الباحثة إخلال بمعيار الموضوعية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد سيد محمد، 2023) حيث التزمت معالجة الصحف الرقمية لمشروع قانون الأحوال الشخصية بالموضوعية. في حين أنها تختلف مع دراسة

(منى تركي شمخي وسعد كاظم حسن، 2022) التي كشفت نتائجها عن فشل المواقع الإخبارية عينة الدراسة في الالتزام بمعيار الموضوعية في عرض الأخبار.

- وجاء معياري "الصدق" و"الدقة" في الترتيب الثاني حيث تغلب القصة والحكاية على طبيعة تلك الموضوعات ويسهل معها نقل معلومات وتفاصيل غير دقيقة وهو ما أكده رمضان أحمد "من أهم المعايير المهنية المصداقية...لابد من وجود دعوى قضائية بمحكمة الأسرة قبل نشر الخبر"، وأضافت دعاء العزيزي "لازم أتأكد من صدق ودقة كل حرف وكل كلمة في موضوعات الأحوال الشخصية وعشان كدة أغلب الموضوعات مصدرها محكمة الأسرة"، وذكرت هدى رشوان "لازم نرجع لرقم المحضر المُسجل...ولا ننشر غير المُثبت في محاضر محكمة الأسرة". ويرتبط المعيارين من وجهة نظر الباحثة باعتماد المعالجة الصحفية بشكل أساسي على الأدلة الموثقة وإنساب كل معلومة إلى مصدرها وهو ما فسّره محمد القماش -نائب رئيس قسم الحوادث والقضايا بموقع المصري اليوم- قائلًا "عندنا في الصحافة ما نسميه بألفاظ التنصل مثلًا وفق ما قاله فلان/ بحسب قول فلان/ أفاد فلان...ما معناه أن الصحفي نفسه مش طرف".

- واحتل معيار "التوازن" الترتيب الثالث في المعايير المهنية التي يلتزم بها الصحفيون عينة الدراسة نظرًا لطبيعة موضوعات الأحوال الشخصية التي لا تخلو إطلاقًا من وجود طرفين على الأقل للقصة، حيث أكدت إسراء عبد العزيز "لازم أسمع كل الروايات من كل الأطراف وأنشرها" واتفق معها إيهاب أبو رية -نائب رئيس قسم الحوادث بموقع القاهرة 24- قائلًا "لازم أكفل حق الرد للطرف الثاني طول الوقت". وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (إنجي لطفي عبد العزيز، 2022) التي أكدت على ضعف درجة التزام الصحفيين في تطبيق المعايير المهنية والأخلاقية عند استخدام البث المباشر وظهر ذلك في عدم التوازن في وجهات النظر.

- وكما هو الحال مع المعايير الأخلاقية، خلصت النتائج إلى تميّز المواقع الصحفية القومية بحرصها على الالتزام بمعيار "الوضوح" من خلال استخدام لغة سهلة تخلو من المصطلحات التخصصية التي يصعب فهمها لغير المتخصصين والابتعاد عن التعبيرات والكلمات التي تحمل معنيين الأمر الذي يسهم في تحقيق الهدف الإيجابي من تغطية هذه النوعية من الموضوعات، كما جاء على لسان محمود رضا "الوضوح في تحليل قضايا الأحوال الشخصية يقدر يحولها من عنصر سلبي لإيجابي لأنه بيوصل لحل المشكلة في نهاية المادة الصحفية".

وتتفق نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمعايير المهنية مع ما أجمع عليه الغالبية العظمى من الباحثين في مجال أخلاقيات العمل الصحفي على أن معياري الموضوعية والدقة يعتبران من أولويات العمل الصحفي والإعلامي بشكل عام.[62]

ج- ضوابط توظيف الوسائط المتعددة مع موضوعات الأحوال الشخصية:

انقسم الصحفيون عينة الدراسة ما بين معارض تمامًا لتوظيف البث المباشر أو نشر الصور الشخصية أو مقاطع الفيديو مع موضوعات الأحوال الشخصية كما جاء على لسان هدى رشوان "احنا ملتزمين بالكود الإعلامي للمجلس الأعلى للإعلام ولا يجوز نشر صورة أو فيديو يعلم الصحفي أنها ستكون مصدر إساءة وتشويه سمعة شخص ما...يعني مينفعش أسجل فيديو مع زوجة بتوبخ زوجها في محكمة الأسرة وأنشرها على الموقع حتى لو هي موافقة"، وشرح إيهاب أبو رية سبب تخوفه من توظيف البث المباشر في موضوعات الأحوال الشخصية بشكل خاص قائلًا "اعتبر البث المباشر سلاح ذو حدين لأنه أثناء البث مش بنقدر نتحكم في كلام الشخص بنسبة 100% حتى لو تم التنسيق مسبقًا لأن ممكن الشخص ينفعل ويقول كلام خارج أو يذكر اسم الطرف الثاني أو يحكي موقف فيتحول الموضوع لتشهير حتى لو بصورة غير مباشرة"، ويتفق معه عمرو المزيدي مؤكدًا "لا نُفضل توظيف البث المباشر في موضوعات الأحوال الشخصية لأنها قضايا تمس صورة المجتمع" وانتقدت إسراء عبد العزيز نشر المحتوى المرئي مع موضوعات الأحوال الشخصية "حتى لو أطراف القضية طلبوا مني التصوير بالفيديو أو الظهور في بث مباشر يتم الرفض تمامًا لأنهم غير مدركين أبعاد الموقف، مينفعش عشان في مجتمع محيط بهم".

وفي المقابل، وضع فريقًا آخر من الصحفيين موافقة الشخص على نشر صورته أوالظهور في بث مباشر أو مقطع فيديو شرطًا للنشر على الموقع، بالإضافة إلى ضمان السيطرة على ظروف البث المباشر منعًا لصدور أي ألفاظ أو عبارات غير لائقة. حيث قالت شيماء القرنشاوي "في الغالبية العظمى من شغل الأحوال الشخصية لا نعتمد على المحتوى المرئي المصور أو البث المباشر حفاظًا على خصوصية الأفراد، إلا إذا صاحب المشكلة هو اللي طلب ده أو بموافقته"، ولم يجد محمد الرمادي ما يمنع توظيف البث المباشر مع موضوعات الأحوال الشخصية وأوضح "بنفهم الضيف مسبقًا ايه ينفع يتقال وايه مينفعش، يعني التفاصيل غير الأخلاقية والتشهير بالآخرين ده ممنوع يتقال في البث المباشر والصحفي لازم يكون عنده خبرة ومهارة للسيطرة على ضيف البث المباشر إذا انتهك المعايير الأخلاقية المتفق عليها قبل البدء في البث المباشر". وترى الباحثة أن نشر الصور الشخصية في موضوعات قضايا الأسرة أو ظهور أطراف النزاع الأسري في بث مباشر رغم الإجماع على شرط الحصول على موافقة الأفراد، إلا أنه مازال يتعارض مع مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام ويخل بالمبادئ الأخلاقية للنشر الصحفي المتعارف عليها.

المحور الخامس: أبرز الانتهاكات المهنية والأخلاقية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية:

تمثلت أبرز الانتهاكات المهنية والأخلاقية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية من وجهة نظر الصحفيين عينة الدراسة في استخدام عناوين "مثيرة" أو "فجة" بهدف تحقيق أعلى معدلات قراءة للمادة الصحفية حيث ذكرت شيماء القرنشاوي "الاهتمام بالجانب المثير

في قصص الأحوال الشخصية ورغم أني لا اعتبرها من الأشكال الراقية في الكتابة الصحفية إلا أنها أكثر الأخطاء شيوعًا التي يرتكبها الصحفيون ولا استثني نفسي...مثل استخدام عناوين بها ألفاظ أو تلميحات غير أخلاقية وضد القيم المجتمعية كعنصر جذب للقراء"، وأضاف محمود سعيد "للأسف في شريحة كبيرة من القراء تجذبهم نوعية العناوين دي وانتشار الصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي ساعدت على ظهور هذا النمط غير الأخلاقي من العناوين الصحفية".

بالإضافة إلى ذلك، اتفق عدد كبير من الصحفيين عين الدراسة على أن "سطحية المعالجة" تُعد انتهاكًا واضحًا في التناول الصحفي لموضوعات الأحوال الشخصية أو كما وصفتها إسراء عبد العزيز "استخفاف بعقول القراء". وأفاد محمد القماش "من أبرز الانتهاكات التركيز على أخبار وموضوعات في الأحوال الشخصية لا تفيد القارئ وأنا شخصيًا اعتبرها تفاهات ومش دي الموضوعات المفروض أني أكلم فيها الناس، وده في مقابل إغفال قضايا مهمة جدًا مثل انتشار حالات اختطاف الأبناء من قِبَل والديهم"، وهو ما أكده أيضًا محمود سعيد حسب قوله "في مواقع صحفية تتجاهل العديد من قضايا الأسرة الغنية بالتفاصيل والزوايا المهمة للقراء لمجرد التركيز على قضية خلع أو طلاق مثيرة أو كوميدية حتى لو كانت سطحية، لأن ده اللي يعجب الناس". وترى الباحثة أن سطحية المعالجة لقضايا الأحوال الشخصية لا تخل فقط بالضوابط المهنية والأخلاقية لكن تأثيرها يمتد إلى أبعد من ذلك حيث يخل بالدور الأساسي للصحافة في تنوير العقول وإمداد الأفراد بالمعلومات الكافية حول القضايا التي تمسهم بشكل مباشر، وبالتالي تعوق تحقيق الهدف (التوعوي) الذي أجمع غالبية الصحفيين على اعتباره الهدف الأساسي من تناولهم لموضوعات الأحوال الشخصية. وتتفق هذه النتيجة مع ما نصت عليه نظرية المسئولية الاجتماعية التي شددت على ضرورة تجنب المضمون عديم القيمة حتى تنجح الصحافة في الوفاء باحتياجات الجمهور والمجتمع.[63]

وجاء "التشهير" في الترتيب الثالث ضمن أبرز الانتهاكات المهنية الأخلاقية التي ترتكبها المواقع الصحفية في تناولها لموضوعات الأحوال الشخصية من وجهة نظر الصحفيين عينة الدراسة، حيث قال مصطفى المنشاوي "عدد من المواقع الصحفية تتعمد من خلال تغطيتها للأحوال الشخصية التشهير بأشخاص من خلال نشر اسم طرف من الأطراف وهو انتهاك صارخ للمعايير الأخلاقية، حتى لو اكتفى الصحفي بنشر الاسم الأول وأول حرف فقط من الاسم الثاني"، وانتقد إيهاب أبو رية بعض المعالجات الصحفية قائلًا "مينفعش أسمح للطرف اللي قدم الاستغاثة أو الشكوى أنه يستغلني كصحفي للتشهير بالطرف الثاني". وترى الباحثة أنها نتيجة منطقية بالنظر إلى نتائج المحور الثالث الخاصة بالمعايير الأخلاقية التي يلتزم بها الصحفيون والتي أظهرت أن أبرز تلك المعايير تمثلت في "عدم نشر الأسماء" و"احترام خصوصية الأفراد".

من ناحية أخرى، أفاد بعض الصحفيين عينة الدراسة أن تركيز المعالجة الصحفية على "الإثارة" يُعد أحد أشكال الخرق للضوابط المهنية والأكواد الأخلاقية المنصوص عليها بأغلب المؤسسات الصحفية حيث انتقد أيمن السباعي -مدير تحرير بصحيفة الجمهورية-

قائلًا "تغطية الأحوال الشخصية مش إننا نكشف عن الفضائح"، ووصفها حمدي عبد التواب بمسمى "فتشرة قصص الأحوال الشخصية" مفسرًا "يعني سرد الموضوع في شكل قصصي مشوق، وبعض الصحفيين يسمحوا لخيالهم بجزء من سرد تفاصيل الوقائع الخاصة بالأحوال الشخصية من خلال الزج ببعض التعبيرات والتلميحات الخيالية غير اللائقة بهدف الريتش مما يدفع الموضوع في اتجاه مغاير". وهذا الانتهاك لا يتوقف فقط عند حد المضمون بل يتعداه إلى الصور - حتى لو كانت أرشيفية أو تعبيرية- وكذلك مقاطع الفيديو التي يلجأ البعض فيها إلى توظيف عنصر "الإثارة" كما جاء على لسان سمر حسن "كتير بيستغلوا صورة أو فيديو منشور على مواقع التواصل الاجتماعي ويعملوا منه خبر عشان التريند ويعلوا الريتش وطبعًا هو سلوك غير أخلاقي وغير مهني". ورغم انتقادهم لتوظيف عنصر "الإثارة" في معالجة موضوعات الأحوال الشخصية، إلا أنه بالرجوع إلى نتائج المحور الثاني نجد أن عنصر "التشويق" جاء في الترتيب الثاني ضمن عناصر المادة الصحفية التي يسعى الصحفيون عينة الدراسة إلى تضمينها داخل موضوعات الأحوال الشخصية كعنصر جاذب للقراء. ومن الملاحظة الشخصية للباحثة لمعالجة المواقع الصحفية بشكل عام لموضوعات الأحوال الشخصية وجدت أن غالبية المعالجات الصحفية أصبحت تعتمد على عنصر "الإثارة" لجذب القراء وتحقيق أعلى نسبة دخول ومشاهدة، خصوصًا أن طبيعة موضوعات الأحوال الشخصية تسمح للصحفيين باستغلال عنصر الإثارة في توظيفه لتحقيق الجانب الربحي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أيمن محمد بريك، 2023) التي أوضحت أن أبرز التجاوزات المهنية والأخلاقية التي رصدها القائمين بالاتصال تجسدت في سطحية المعالجة للأحداث، والتركيز على الإثارة والفضائح.

أما عن الأسباب التي قد تدفع بعض الصحفيين إلى الإخلال بالمعايير المهنية والأخلاقية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية من وجهة نظر عينة الدراسة فتنوعت ما بين إرضاء الجمهور المُتلقي الذي أصبح ينجذب لتلك النوعية من الموضوعات التي تلعب على المشاعر الإنسانية بطريقة مشوقة والتي تندرج من الناحية المهنية تحت فئة الموضوعات غير الأخلاقية. وهو ما أدى إلى شيوع السبب الثاني من وجهة نظر عينة الدراسة وراء عدم التزام المواقع الصحفية بالمعايير والضوابط وهو السعي المستمر نحو "التريند" وجذب أكبر عدد من القراء بغض النظر عن جودة ومهنية وأخلاقية المضمون الصحفي المُقدم، حيث أشار محمد الرمادي "المواقع كلها دلوقتي بتدور على الريتش ونسب المشاهدة العالية" واتفق معه محمد القماش "الوقت اللي احنا عايشين فيه اللي بيحركه التريند والترافيك Traffic". وربما السببين السابقين هما الوسيلة التي أدت إلى السبب الثالث في رأي عينة الدراسة وهو الرغبة في تحقيق جانب الربح المادي للمواقع الصحفية، حيث تدلل شيماء القرنشاوي على ذلك قائلة "للأسف كلنا مضطرين لده بدافع الجانب المادي والربحي عشان تجيب إعلانات..للأسف". وهو ما يتفق مع الإطار النظري للدراسة حيث تمثلت معوقات تطبيق نظرية المسئولية الاجتماعية في النزعة الربحية لوسائل الإعلام التي جعلت من الصعب الاهتمام بأخلاقيات العمل الإعلامي ومراعاة مصلحة المجتمع، بالإضافة إلى سعي مالكي وسائل الإعلام لتحقيق مصالح ذاتية على حساب مسؤوليتهم الاجتماعية والمهنية.[64]

في حين لخص الصحفيون بالمواقع الصحفية القومية سبب عدم الالتزام بالمعايير والضوابط في تناول موضوعات الأحوال الشخصية في "غياب المهنية" في الوقت الحالي كما جاء على لسان أيمن السباعي "عدم الفهم والوعي الكامل بالمهنة الصحفية...في كتير مش عارفين رسالتهم صح كصحفيين"، ويتفق معه عادل عبد اللطيف "كل واحد دلوقتي بيصيغ ويغطي على مزاجه".

المحور السادس: رؤية الصحفيون حول آلية ضبط وتطوير المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية:

قدّم الصحفيون عينة الدراسة رؤيتهم الخاصة حول آلية ضبط وتطوير المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية بما يحقق الهدف الإيجابي من عرضها ويخدم الجمهور المُتلقي لها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- التركيز على التغطية الإيجابية لموضوعات الأحوال الشخصية من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتوعية أفراد المجتمع بالأسباب التي تؤدي إلى الخلافات الأسرية، حيث شرح محمود سعيد "لازم التغطية الصحفية للأحوال الشخصية تكون إيجابية وتفيد القارئ، المفترض أن دور المعالجة الصحفية للأحوال الشخصية يبدأ قبل المحكمة أو بمعنى آخر أمنع حدوث المشكلة من الأساس وبالتالي دور التغطية الصحفية من خلال رسائلها التوعوية والاستعانة بخبراء الطب النفسي ومتخصصي العلاقات الأسرية منع أو تقليل قضايا الأحوال الشخصية التي تشهدها محكمة الأسرة بشكل يومي".

2- أن يتحرى الصحفيون الصدق والدقة في معلوماتهم في محتوى موضوعات الأحوال الشخصية، حيث أكدت هدى رشوان "لازم يكون عندنا ما يثبت كل كلمة بنقولها لأن ببساطة ممكن حد يرفع على الصحفي قضية تشهير"، كما نصح محمود رضا المواقع الصحفية قائلًا "عدم التحريف في متن موضوعات الأحوال الشخصية لمجرد تحقيق أعلى نسبة قراءة".

3- التعمق في معالجة موضوعات الأحوال الشخصية بحيث تتضمن جانب معلوماتي يفيد القراء ويبتعد عن السطحية والابتذال، حيث أشارت دعاء العزيزي "الناس مش مستنيه دلوقتي تجيب لها خبر عن الأحوال الشخصية لكن مستنيه تعرف ما وراء الخبر"، وتتفق معها شيماء القرنشاوي "مش هنخسر حاجة لو نشرنا مع كل حكاية عن الأحوال الشخصية نص مادة من مواد القانون أو معلومة تفيد القارئ".

4- مراعاة أسلوب الصياغة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية بحيث يتم تقديمها في شكل قصص إنسانية وتوضح شيماء القرنشاوي "أميل لكتابة موضوعات الأحوال الشخصية باللغة العامية على اعتبار إنه موضوع اجتماعي وإنساني يعني حكاية بجد...وبالتالي العامية تجذب القارئ أكثر من عامية المثقفين".

5- إعداد كود أخلاقي خاص بموضوعات الأحوال الشخصية وإلزام جميع الصحفيين بالمواقع الصحفية بالالتزام به وتطبيقه بشكل صارم في موادهم الصحفية مع فرض

العقوبة على من ينتهك بنود هذا الكود الأخلاقي حسب قول محمود سعيد "اقترح وضع كود أخلاقي إلزامي للمؤسسات والمواقع الصحفية في تغطية قضايا الأحوال الشخصية للحفاظ على قوام المجتمع وعاداته وتقاليده في ظل ما نشهده من انفتاح إعلامي".

مناقشة نتائج الدراسة:

1- أولت المواقع الصحفية باختلاف أنماط ملكيتها درجة كبيرة من الاهتمام بتناول موضوعات الأحوال الشخصية، إلا أن نمط الملكية ظهر تأثيره بشكل بارز في رصد أسباب الاهتمام بتلك النوعية من الموضوعات. حيث اتفق الصحفيون مُمثلي المواقع الصحفية القومية والحزبية على أن سبب الاهتمام يرجع إلى أهمية تلك الموضوعات الاجتماعية التي تركز على القصص والحالات الإنسانية، في مقابل الأسباب التي حددها الصحفيون بالمواقع الخاصة المستقلة والمُتمثلة في رصد الواقع بموضوعاته المختلفة؛ والتركيز على موضوعات الإثارة والغرابة التي تحظى باهتمام أكبر عدد من القراء.

2- ساند العدد الأكبر من الصحفيين عينة الدراسة، على اختلاف أنماط ملكية مواقعهم الصحفية، الرأي الخاص بالتأثير السلبي للتناول الصحفي لموضوعات الأحوال الشخصية على قيم ومفاهيم الروابط الأسرية سواء نتيجة سرد تفاصيل الوقائع مما يسمح لمن يعاني من خلافات أسرية شبيهة أن يقلدها، أو من خلال تصوير المجتمع بصورة سلبية غير واقعية تركز فقط على نماذج التفكك الأسري وعدم الاستقرار. في حين دافع عدد محدود من الصحفيين عن الدور الصحفي في تناول هذه النوعية من الموضوعات مستندين إلى أن الخلافات الأسرية تعود في الأساس إلى عدة اعتبارات بعيدة تمامًا عن المعالجة الصحفية مثل التربية وأسلوب التفكير وغيرها من الاعتبارات.

3- تصدّر هدف (التوعية) أهداف المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية من وجهة الصحفيين عينة الدراسة من خلال التوعية وتقديم المعلومات القانونية اللازمة لاكتساب الحد الأدنى من المعرفة ببنود قانون الأحوال الشخصية، ويليه هدف (تقديم الحلول والبحث عن الأسباب) في الترتيب الثاني من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال القانون وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية، ثم الهدف (الخدمي) في الترتيب الثالث من خلال تحريك الجهات المنوطة ولفت انتباه المسئولين إلى بعض الثغرات في قانون الأحوال الشخصية لعلاجها والتخفيف عن معاناة المتضررين من أفراد المجتمع، وأخيرًا وبنسب ضئيلة هدف (رصد التفاصيل) وهو الهدف الذي رفضه مُمثلي المواقع الصحفية القومية -وخاصة الأهرام- بشكل قاطع.

4- جاءت عناصر "الغرابة" و"الاهتمامات الإنسانية" و"التشويق" باعتبارهم أكثر عناصر المادة الصحفية التي تجذب القراء إلى موضوعات الأحوال الشخصية، وهو ما يفسر اهتمام المواقع الصحفية بتغطية قضايا "الحضانة" و"الرؤية" و"الخلع" و"الطلاق" بشكل خاص ضمن موضوعات الأحوال الشخصية.

5- تنوعت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الصحفيون عينة الدراسة في تغطيتهم لموضوعات الأحوال الشخصية ما بين الاعتماد على المصادر القانونية بشكل أساسي، وأطراف الخلاف الأسري، والخبراء والمتخصصين في موضوعات الأحوال الشخصية.

6- أجمع الصحفيون عينة الدراسة على المهارات التي يحتاجها المحرر الصحفي المسئول عن موضوعات الأحوال والتي انحصرت في الإلمام ببنود قانون الأحوال الشخصية ضمانًا لدقة المعلومات المقدمة من خلال المادة الصحفية، بالإضافة إلى التمتع بحس إنساني ودرامي في الصياغة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية.

7- أشارت ردود الصحفيين عينة الدراسة إلى حرصهم على الالتزام بمبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام Social Responsibility Theory في تناول موضوعات الأحوال الشخصية، وتمثلت أبرز المعايير الأخلاقية المُتبعة بالمواقع الصحفية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية في "عدم نشر الأسماء" و"احترام خصوصية الأفراد" و"عدم استخدام ألفاظ غير لائقة" و"التحفظ في النشر" على التوالي. أما بالنسبة للمعايير المهنية، تمثلت أبرز المعايير التي تلتزم بها المواقع الصحفية في "الموضوعية" و"والصدق" و"الدقة" و"التوازن" على التوالي.

8- ورغم التأكيد والإجماع على الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في تناول موضوعات الأحوال الشخصية، إلا أن الصحفيون عينة الدراسة انتقدوا عدم الالتزام الكامل من جانب بعض المواقع الصحفية الأخرى بالكود الأخلاقي والمهني. وتمثلت أبرز الانتهاكات الأخلاقية والمهنية من وجهة نظرهم في استخدام العناوين المثيرة، وسطحية المعالجة، والتشهير، والإثارة. وأرجع الصحفيون عينة الدراسة سبب الإخلال بالضوابط المهنية والأخلاقية إلى رغبة المواقع في إرضاء الجمهور المتلقي، والسعي وراء "الترينـد"، والرغبة في تحقيق جانب الربح المادي للمواقع الصحفية.

9- تميزت المواقع الصحفية القومية عن مثيلاتها الحزبية والخاصة بالالتزام بمعياري "عدم التطرق للتفاصيل" و"الوضوح" ضمن المعايير الأخلاقية والمهنية الحاكمة لتناولها موضوعات الأحوال الشخصية كما ظهر من خلال ردود الصحفيين عينة الدراسة العاملين بالمواقع الصحفية القومية. كما أرجع الصحفيون العاملون بالمواقع الصحفية القومية السبب الأساسي في انتهاك البعض لضوابط ميثاق الشرف الصحفي إلى "غياب المهنية".

10- قدّم الصحفيون عينة الدراسة بالمواقع الصحفية المختلفة رؤيتهم ومقترحاتهم الخاصة حول آلية تطوير وضبط المعالجة الصحفية لموضوعات الأحوال الشخصية وتمحورت في التركيز على التغطية الإيجابية الهادفة، وتحري الصدق والدقة في المعلومات المقدمة، والتعمق في زوايا المعالجة الصحفية، وتقديم موضوعات الأحوال الشخصية في شكل قصصي، فضلًا عن إلزام الصحفيين بكود أخلاقي خاص بموضوعات الأحوال الشخصية.

توصيات الدراسة:

1- ضرورة استحداث كود أخلاقي يشترك في إعداده خبراء قانون الأحوال الشخصية يتضمن المعايير الهنية والأخلاقية الضابطة لتغطية قضايا الأسرة بشكل محدد نظرًا لطبيعتها الخاصة.

2- الاهتمام بتدريب الصحفيين المسئولين عن ملف الأحوال الشخصية بالصحف والمواقع الصحفية على الضوابط المهنية والأخلاقية للوصول إلى المستوى اللازم من الوعي والمعرفة بالآثار المترتبة على انتهاك تلك الضوابط.

3- حرص المواقع الصحفية على تخصيص مساحات أكبر للأشكال التفسيرية لتناول قضايا الأحوال الشخصية بشكل أكثر عمقًا من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين.

4- تشديد العقوبات لمن ينتهك ضوابط النشر الصحفي في تغطية موضوعات الأحوال الشخصية باعتبارها تمس خصوصيات أفراد المجتمع.

5- العمل على تحسين أجور الصحفيين، وحل الأزمات المالية للمؤسسات والمواقع الصحفية، والبحث عن مصادر للتمويل لإنهاء إشكالية السعي الدائم وراء "التريند" باعتباره المحرك الأساسي للربح المادي.

البحوث المستقبلية المقترحة:

1- رصد اتجاهات الجمهور نحو تغطية المواقع الصحفية لقضايا الأحوال الشخصية.

2- المقارنة بين تغطية المواقع الصحفية القومية والخاصة لقضايا الأحوال الشخصية.

3- دراسة تأثير التعرض لأخبار الأحوال الشخصية بالمواقع الصحفية على مفهوم الروابط الأسرية لدى الشباب المصري.

مراجع الدراسة:

1) إيمان محمد الصياد، "معالجة الدراما المصرية لمشكلات المرأة وقضاياها: رؤية تحليلية مسلسل "فاتن أمل حربي" نموذجًا"، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مجلد 51، 2023.

2) محمد إبراهيم أحمد حسن الحفناوي، "اعتماد المرأة المصرية على الصحف الإلكترونية في الحصول على معلومات حول تزايد معدلات الطلاق في مصر"، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 25، الجزء 2، 2023.

3) محاسن آدم موسى حسبو وسر الختم عثمان الأمين أحمد، "دور الصحافة الاجتماعية في معالجة قضايا الطلاق: دراسة وصفية تحليلية تطبيقًا على صحيفة الدار السودانية من يناير 2015 م حتى ديسمبر 2016 م"، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان، 2019.

4) محمد سيد محمد سيد، "دور الصحافة الرقمية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو قانون الأحوال الشخصية: دراسة ميدانية"، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، العدد 26، 2023.

5) عبير محمد حمدي، "سمات الواقع المُدرك من معالجة الدراما التليفزيونية المصرية لقضايا الأحوال الشخصية لدى الجمهور"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 82، 2023.

6) حازم أنور محمد البنا، ونورهان خالد جمال محمد يوسف، وعبد الرحيم أحمد سليمان درويش، "معالجة الأفلام السينمائية لقضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية وعلاقتها باتجاهات الفتيات نحو الزواج: دراسة تحليلية على قناتي "روتانا ونيل سينما"، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد 57، 2020.

7) Manjusha Gupte and Sundari Anitha “Gender violence or tradition? media coverage of child/forced marriage in US newspapers” Feminist Media Studies, Vol. 24, No.1, 2024.

8) Rikke Østergård Kornerup “Terrorism making headlines: Danish journalists and the ethical dilemmas of covering terrorism” The Honda center for the study of Terrorism and political violence, 2021.

9) سهى عبد الرحمن محمد المهدي، "الدور الاتصالي ومعايير المسئولية الاجتماعية لنشر صور الحوادث الإرهابية: دراسة تقسيمية في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية والتحليل الدلالي للصورة"، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 57، الجزء 4، 2021.

10) Armando Villanueva-Ledezma et al. “Ethics, human rights and violence in Chihuahua’s digital journalism: Evidence from a media observatory” Digital Library Perspectives, Vol. 36, No. 1, 2020.

11) Abdullahi Tasiu Abubakar “News values and the ethical dilemmas of covering violent extremism” Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol. 97, No. 1, 2020.

12) Nzube Alaekwe, Kizito et al. “An assessment of Journalists’ Compliance to the Ethical Precepts of Objectivity and Balance in Reporting the 2023 General Election: A Study of Journalists in Imo State” Communication Management Review, Vol. 9, No. 1, 2024.

13) Chimeremeze Uzondu Odionyenma et al. “Adherence to Journalism Code of Ethics by Reporters in Imo State” Journal of Communication Studies, Vol. 7, No. 2, 2023.

14) Ugo Ugo Solomon et al. “Ethical issues in internet-based journalism practice in Nigeria” World Journal of Advanced Research and Reviews, Vol. 19, No. 1, 2023.

15) Fabian N. Okalla et al. “Are We at their Mercy? A perceptual study of journalists on the ethical implications of citizen journalism” Asian Research Journal of Arts & Social Sciences, Vol. 16, No. 3, 2022.

16) حسام الدين أحمد شاكر، "ضوابط تصوير الجنائز في التغطية المصورة ونشرها بالمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي: دراسة للقائم بالاتصال وتصور مقترح لمدونة سلوك أخلاقية"، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 71، الجزء 2، 2024.

17) لمياء محمد عبد العزيز، "أخلاقيات استخدام الصور الفوتوغرافية في معالجة شئون المرأة بالمواقع الإلكترونية المصرية: دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 25، 2023.

18) Jenni Mäenpää “Distributing ethics: Filtering images of death at three news photo desks” Journalism, Vol. 23, No. 10, 2022.

19) ولاء علي حافظ، "أخلاقيات التغطية الصحفية في الصحف الرياضية وانعكاسها على الأداء المهني: دراسة في المحتوى والقائم بالاتصال"، مجلة بحوث كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 133، الجزء 4، 2023.

20) غزوان جواد حسان، ونجوى كامل، وإسراء محمد كمال الزيني، "المعالجة الصحفية لقضية المحاصصة السياسية بالمواقع الإلكترونية العراقية: دراسة للقائم بالاتصال"، مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد 11، 2023.

21) دعاء محمد عبد المعبود شاهين، "أخلاقيات النشر الصحفي الإلكتروني للجرائم الأسرية في المجتمع المصري: دراسة تحليلية مقارنة على بوابتي الأهرام واليوم السابع"، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 26، 2023.

22) أيمن محمد إبراهيم بريك، وإيمان محمود محمد أحمد، "أخلاقيات تغطية صحافة البث المباشر للأحداث اليومية عبر الصفحات الرسمية للصحف المصرية على شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 83، 2023.

23) إنجي لطفي عبد العزيز عيسى، "تقييم الخبراء والأكاديميين للمعايير الأخلاقية الحاكمة لاستخدام الصحفيين لخاصية البث المباشر عبر حسابات المؤسسات الصحفية على الفيس بوك"، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 24، 2022.

24) منى تركي شمخي وسعد كاظم حسن، "الأخلاقيات المهنية للقائم بالاتصال وانعكاسها على معايير المضامين الإخبارية"، مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت، العدد 48، المجلد 14، 2022.

25) Laura Ahva “Socially responsible journalism: Diverse responses to polarization” The Routledge Companion to News and Journalism. Routledge, 2022, p.352.

26) محمود حمدي عبد القوي ورباب عبد المنعم محمد التلاوي، "المفارقة القيمية وعلاقتها بأخلاقيات الممارسة المهنية لدى القائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية المحلية: دراسة تطبيقية على قطاع شمال الصعيد"، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 55، الجزء 3، 2020، ص 1523.

27) Laura Ahva, Op.cit, p.352.

28) Chimeremeze Uzondu Odionyenma et al., Op.cit, p.116.

29) إنجي طه سيف النصر مناصير. "المعالجة الإخبارية لقضايا الاتحاد الأوروبي المطروحة في تطبيق يورونيوز"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 82، 2023، ص 1119.

30) Peter Egielewa and Paul Atagamen Aidonojie “Media and law: An assessment of the effectiveness of the freedom of information act by journalists in Nigeria using Auchi, Edo State as a case study” International Journal of Current Research in Humanities, Vol. 25, No.2, 2021, p. 419.

31) Clifford G. Christians “Ethics in journalism”, The international encyclopedia of communication, John Wiley & Sons, First edition, 2008, p.1.

32) Peter Egielewa and Paul Atagamen Aidonojie, Op.cit, p.420.

33) Melisande Middleton “Social responsibility in the media”, Center for International Media Ethics CIME, Oxford University PCMLP, 2009, p.4.

34) Chimeremeze Uzondu Odionyenma et al., Op.cit, p.116.

35) Kolade Apata and Samuel Oluniyi Ogunwuyi “Media social responsibility and the problematics of investigative journalism among media professionals in Osun State, Nigeria” Research Journal of Mass Communication and Information Technology, Vol. 5, No. 3, 2019, p.8.

36) غادة أحمد عبد الرحمن، "استراتيجيات تعامل القائم بالاتصال بالقنوات الفضائية الحكومية والخاصة في التصدي للشائعات"، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 20، 2020، ص 171.

37) مهيرة عماد فتحي محمد السباعي، "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية نحو قضية الإرهاب الإلكتروني ودور الحكومة في التصدي لها: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 57، الجزء 4، 2021، ص 1809.

38) Kolade Apata and Samuel Oluniyi Ogunwuyi, Op.cit, p. 9.

39) استعانت الباحثة بالمراجع التالية:

- منال محمد أبو الحسن فؤاد، "المسئولية الاجتماعية للقائم بالاتصال تجاه قضايا المواطنة"، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 38، 2012، ص ص 568-569.
- شريهان محمد توفيق عبد الحافظ وشيرين محمد كدواني، "الممارسة المهنية في الصحافة الإقليمية عبر الشبكات الاجتماعية: دراسة تطبيقية في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية"، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 54، الجزء 1، 2020، ص ص 330-331.

40) Kolade Apata and Samuel Oluniyi Ogunwuyi, Op.cit, p. 9.

41) محمود حمدي عبد القوي ورباب عبد المنعم محمد التلاوي، مرجع سابق، ص ص 1523-1524.

42) رباب عبد الرحمن هاشم، "المعايير المهنية في توظيف الصورة التليفزيونية بالقنوات الحكومية والخاصة لتقديم أحداث العنف بالمجتمع المصري"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد 16، العدد 1، 2017، ص 86.

43) عادل محمد رجا السواعدة وحمد فخري حمد عزام، "مراعاة الخلاف وأثره في حفظ كيان الأسرة وتطبيقاته في قانون الأحوال الشخصية"، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2020، ص 40.

44) عبدالفتاح لطفي علام ومحمد سعيد فرح ومحمد ياسر شبل الخواجة ومروة المسلمي، "التشريع الاجتماعي وقضايا الأحوال الشخصية"، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد 52، 2023، ص 210.

45) ريهام علي محمد إبراهيم وسامية قدري ونيس، "قضايا الأحوال الشخصية كما عكستها السينما المصرية"، مجلة بحوث، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، المجلد 2، العدد 11، 2022، ص 41.

46) عبدالفتاح لطفي علام ومحمد سعيد فرح ومحمد ياسر شبل الخواجة ومروة المسلمي، مرجع سابق، ص 211.

47) Ibituru Iwowari Pepple and Ijeoma Jacquelyn Acholonu “Media ethics as key to sound professionalism in Nigerian journalism practice” Journalism and mass communication, Vol. 8, No. 2, 2018, p. 59.

48) سهير صالح إبراهيم، "المعايير المهنية والأخلاقية لمعالجة قضايا الرأي في البرامج الحوارية في الفضائيات المصرية: دراسة على القائم بالاتصال"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 61، 2017، ص 325.

49) Omer Bin Nasir et al. “Ethical guidelines and practices for Pakistani television journalists reporting on domestic violence”, Journal of media ethics, Vol.38, No.3, 2023, p. 149.

50) Ibituru Iwowari Pepple and Ijeoma Jacquelyn Acholonu, Op.cit, p. 59.

51) سهير صالح إبراهيم، مرجع سابق، ص 328.

52) أيمن عبد الله لبيب صقر، "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المواقع الإلكترونية المصرية وانعكاساتها على القائم بالاتصال: دراسة ميدانية لمواقع القاهرة 24 – اليوم السابع – مصراوي"، المجلة العلمية لدراسات الإعلام الرقمي والرأي العام، المجلد 1، العدد 1، 2024، ص 55.

53) Johannes Beckert “A threat to journalism? How journalists and advertising sales managers in news organizations perceive and cope with native advertising”, Journalism, Vol. 24, No. 8, 2023, p.1736.

54) Muhammad Yoserizal Saragih “Ethics of journalistic communication in conducting investigations for public information”, 2023, pp. 80-81.

55) Omer Bin Nasir et al., Op.cit, p. 150.

56) Ibituru Iwowari Pepple and Ijeoma Jacquelyn Acholonu, Op.cit, p. 61.

57) Kamran Ali and Musa Khan “Portrayal of rape cases by Pakistani electronic media: analysis of ethical dimensions”, Journal of Development and Social Sciences, Vol. 4, No. 2, 2023, p. 328.

58) Muhammad Yoserizal Saragih, Op.cit, p. 84.

59) زهراء حسين جبار، "المسؤولية الاجتماعية للصحافة الإلكترونية دراسة في مواقع المركز الخبري لشبكة الإعلام العراقي، الجزيرة نت، cBBC Arabi"، جامعة أهل البيت عليهم السلام، المجلد 15، العدد 24، 2019، ص 459.

60) محمد حسام الدين، "المسئولية الاجتماعية للصحافة"، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، القاهرة، 2003، ص 120.

61) شبري محمد، "التغطية الإعلامية للأزمة والضوابط الأخلاقية للنشر في الصحافة الجزائرية"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 54، 2021، ص 570.

62) المرجع نفسه، ص 570.

63) مهيرة عماد فتحي محمد السباعي، مرجع سابق، ص 1809.

64) رباب عبد الرحمن هاشم، مرجع سابق، ص 86.